



أثر دورة حياة الشركة على العلاقة بين المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة وجودة الأرباح: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية

د/ محمد محمود الحوشي

مدرس المحاسبة والمراجعة

كلية التجارة - جامعة دمنهور

ملخص البحث

يهدف هذا البحث إلى اختبار العلاقة بين المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة وجودة الأرباح، وذلك استناداً إلى مجموعة من خصائص جودة الأرباح والتي تتضمن: جودة الاستحقاقات، واستمرارية الأرباح، والمقدرة التنبؤية للأرباح، وأخيراً تقلب الأرباح. كما استهدف البحث أيضاً اختبار تأثير مراحل دورة حياة الشركة على العلاقة السابقة، وذلك باستخدام عينة من الشركات غير المالية المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية عن فترة ست سنوات ٢٠١١-٢٠١٦. وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة سلبية ومعنوية بين المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة وجودة الأرباح مقاسه باستخدام المؤشر المركب لجودة الأرباح. أما فيما يتعلق بالمقاييس الفردية لجودة الأرباح، فقد أظهرت النتائج وجود علاقة سلبية ومعنوية بين المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة وجودة الأرباح مقاسه بكل من استمرارية الأرباح، والمقدرة التنبؤية للأرباح. ومن ناحية أخرى، أظهرت نتائج الدراسة أن مرحلة النضج خفضت من التأثير السلبي للمعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة على جودة الأرباح مقاسه باستخدام المؤشر المركب. أما فيما يتعلق بالمقاييس الفردية لجودة الأرباح، فقد أظهرت النتائج زيادة التأثير الإيجابي للمعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة على تقلب الأرباح للشركات التي كانت في مرحلة النمو.

الكلمات الدالة: المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة، جودة الأرباح، دورة حياة الشركة، جودة الاستحقاقات، الاستمرارية، المقدرة التنبؤية، التقلب.

The Impact of the corporate life cycle on the relationship between related party transactions and earnings quality: An Empirical study on listed corporations in the Egyptian stock exchange

Abstract

This research aims to test the relationship between related party transactions and the earnings quality, based on a set of characteristics of earnings quality, including: accrual quality, persistence, predictability, and finally volatility. The study also aimed to test the impact of the corporate life cycle stages on the previous relationship, using a sample of non-financial companies listed on the Egyptian stock exchange for the period of six years 2011-2016. The results of the study indicated a significant negative relationship between related party transactions and the earnings quality measured using the composite index. With respect to the individual measures of earnings quality, the results indicated a significant negative relationship between the related party transactions and the earnings quality, measured by the Persistence and the predictability of earnings. On the other hand, the results of the study indicated that maturity stage reduced the negative impact of related party transactions on the earnings quality measured using the composite index. With respect to the individual measures of earnings quality, the results indicated an increase in the positive effect of related party transactions on the earnings volatility for companies that were in the growth stage.

Keywords: related party transactions, earnings quality, corporate life cycle, accrual quality, persistence, predictability, volatility.

١ - مقدمة البحث

تُعد التقارير المالية أهم مخرجات النظام المحاسبي، والتي تهدف إلى توفير معلومات مفيدة لاتخاذ القرارات. وتعتبر الأرباح أحد المؤشرات الرئيسية التي توفرها تلك التقارير، والتي تُستخدم في العديد من الأغراض، من بينها: التحليل المالي، وتقييم أداء الشركات، واتخاذ قرارات الاستثمار (Barragato and Markelevich 2008; Moshtagh et al. 2014). ورغم أن جودة الأرباح تعتبر إحدى أهم خصائص التقارير المالية التي يهتم بها المستثمرون والمستخدمون الآخرون، بالإضافة إلى أنها تعمل على تحسين كفاءة سوق المال (Ewert and Wagenhofer 2010; Suffian et al. 2018)، إلا أنه لا يوجد معيار أو تعريف واضح يحدد ماهية جودة الأرباح (Hasnan et al. 2016).

ومن ناحية أخرى، تزايدت أهمية المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة في العقود الماضية خاصة في الاقتصاديات التي يسود بها هيكل الملكية المركزة (Mustikarini and Khansa 2017). فعلى سبيل المثال، أفادت شركة Voksel Electric بإندونيسيا عن قيامها بشراء المواد الخام وقطع الغيار من الشركات التابعة لها بنسبة تصل إلى ٨١٪ من إجمالي مشترياتها خلال عام ٢٠٠٤ (Sumiyana and Febrianto 2012). كما أشارت دراسة (Mahtani 2019) إلى أن مراجعة التقارير المالية المنشورة للشركات المدرجة بالبورصة في الهند تظهر ارتفاع قيمة المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة.

وقد حظيت تلك المعاملات باهتمام كبير من جانب الجهات التنظيمية والمستثمرين، ووسائل الإعلام بسبب دورها البارز في الفضائح المتعلقة بالتقارير المالية بالولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من الدول (Fang et al. 2018). فعلى سبيل المثال، تعتبر تلك المعاملات عاملاً مهماً في حدوث العديد من الفضائح المحاسبية وحالات الغش بالتقارير المالية في شركتي WorldCom، Enron بالولايات المتحدة الأمريكية، وشركة Satyam بالهند، وشركة Tyco بأيرلندا، وشركتي Parmalat، Cirio بإيطاليا (Fang et al. 2018; Marchini et al. 2018a; Rasheed and Mallikarjunappa 2018). ويتفق ذلك مع ما أوضحته دراسة (Gordon and Henry 2005) من أن مستخدمي التقارير المالية يرون بأن وجود معاملات مع أطراف ذوي علاقة يعتبر مؤشراً على زيادة احتمال استخدام الممارسات المحاسبية بشكل انتهازي، بالإضافة إلى كونها تعتبر من الأسباب الرئيسية التي تدفع الشركات إلى إعادة إصدار القوائم المالية.

ويشير ما سبق، إلى أن الشركات تستخدم المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة لمصادرة موارد الشركات لصالح مساهميها المسيطرين على حساب صغار المساهمين، بالإضافة إلى استخدام تلك المعاملات لإدارة الأرباح (Gordon and Henry 2005; Munir et al. 2013; Rasheed and Mallika junappa 2018). لذلك، تعتبر المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة أحد العوامل الحاسمة في تحديد جودة الأرباح (Suffian et al. 2018). ومع ذلك، تشير دراسة (Gordon and Henry 2005) إلى وجود وجهة نظر بديلة، والتي ترى أن المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة تلبى بشكل منطقي المتطلبات الاقتصادية الأخرى للشركة. فعلى سبيل المثال، من المحتمل أن تفي المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة بمتطلبات الشركة من المعرفة والخبرات، وبالتالي لا يوجد في هذه الحالة أي دوافع لإدارة الأرباح. ويتفق مع ذلك، ما أوضحتها دراسة (Pozzoli and Venuti 2014) من أن المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة يمكن أن تكون مفيدة اقتصادياً، خاصة في ظل بيئة لا تتوافر بها أسواق مال أو أسواق عمل تتسم بالكفاءة كما هو الحال في العديد من الاقتصاديات الناشئة. وبالتالي، قد تكون هذه المعاملات أداة لتحسين النشاط الاقتصادي للشركة من خلال محاولة تخفيض تكاليف المعاملات الناتجة عن عدم كفاءة الأسواق المحلية. ومن ناحية أخرى، تشير دراسة (Moshtaghet al. 2014) إلى أن الشركات تتمتع بخصائص مختلفة خلال مراحل دورة حياتها. ونظراً لأن سلوك الإدارة قد يختلف باختلاف تلك المراحل؛ فمن المتوقع أيضاً أن يتغير سلوك التقارير المالية خلال مراحل دورة حياة الشركة. ويرجع ذلك إلى أنه من الصعب الاعتقاد بأن الاختيارات المحاسبية تتحدد على أساس نفس الدوافع والحوافز خلال المراحل المختلفة لدورة حياة الشركة. وبالتالي، تعكس دورة حياة الشركات آثار الاختيارات المحاسبية، والتي من بينها جودة الأرباح (Abdullah and Mohd-Saleh 2014).

٢ - مشكلة البحث

تتمثل المشكلة الرئيسية المرتبطة بالمعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة في أنها تتأثر بالعلاقة بين الأطراف المشاركة فيها. لذلك، ترى الجهات التنظيمية والمهنية أن المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة قد تؤدي إلى الإضرار بقيمة الشركة، بالإضافة إلى التأثير سلباً على كفاءة وشفافية سوق الأوراق المالية. ومع ذلك، فإن المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة قد تكون مفيدة اقتصادياً، خاصة في ظل عدم توافر كفاءة أسواق المال والعمل كما هو الحال في العديد

من الاقتصاديات الناشئة. وبالتالي، فقد تكون هذه المعاملات أداة لتحسين النشاط الاقتصادي للشركة (Pozzoli and Venuti 2014; Suffian et al. 2018).

ورغم اختبار العديد من الدراسات العلاقة بين المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة وإدارة الأرباح من ناحية (e.g., Aharony et al. 2010; Kuan et al. 2010; Sumiyana and Febrianto 2012; Limanto and Herusetya 2017; Rasheed and Mallikarjunappa 2018)، أو جودة الأرباح من ناحية أخرى (e.g., Munir et al. 2016; El-Helaly 2016; Hasnan et al. 2013)، إلا أنها لم تتفق فيما إذا كانت هذه المعاملات تؤثر سلباً أم إيجاباً على إدارة الأرباح وجودة الأرباح. ومن ناحية أخرى، رغم اختبار الدراسات تأثير دورة حياة الشركة على جودة الأرباح (Hsu et al. 2015; Chen 2016; Choi et al. 2016; Nagar and Radhakrishnan 2017; Krishnan et al. 2018)، إلا أنها لم تختبر ما إذا كان يوجد تأثير مُعدّل لدورة حياة الشركة على العلاقة بين المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة وجودة الأرباح.

ومن هنا يثار التساؤل حول ما إذا كان هناك علاقة بين المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة وجودة الأرباح بمقاييسها المختلفة؟ وما إذا كانت دورة حياة الشركة تؤثر على العلاقة السابقة، أم لا؟ وبالتالي، تتمثل التساؤلات التي يحاول البحث الإجابة عليها نظرياً وعملياً فيما يلي:

- ما هي المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة، والدوافع التي تقف وراء استخدامها؟
- هل توجد علاقة بين المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة وجودة الأرباح بمقاييسها المختلفة؟
- هل تؤثر دورة حياة الشركة على العلاقة بين المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة وجودة الأرباح؟

٣- هدف البحث

يهدف هذا البحث إلى دراسة العلاقة بين المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة وجودة الأرباح، وذلك استناداً إلى مجموعة من خصائص جودة الأرباح، والتي تتضمن: جودة الاستحقاقات، واستمرارية الأرباح، والمقدرة التنبؤية، وأخيراً تقلب الأرباح. كما يهدف البحث أيضاً إلى اختبار تأثير مراحل دورة حياة الشركة على العلاقة السابقة، وذلك باستخدام عينة من الشركات غير المالية المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية عن فترة ست سنوات ٢٠١١-٢٠١٦.

٤ - أهمية البحث

يستمد هذا البحث أهميته من خلال سعيه لتوضيح العلاقة بين المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة وجودة الأرباح، لتحديد ما إذا كانت الشركات تستخدم هذه المعاملات بهدف مصادرة الثروة وإدارة الأرباح، أم أنها تُستخدم بهدف تحقيق منافع اقتصادية للشركة. ويأتي ذلك في ظل وجود ندرة في الدراسات - في حدود علم الباحث - التي تناولت ما إذا كانت المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة ضارة أم نافعة للشركات في البيئة المصرية، وهو ما يعتبر دافعاً للدراسة، خاصة في ظل توافر الدافع لمصادرة ثروة صغار المساهمين باستخدام تلك المعاملات. فمن ناحية، يتميز هيكل ملكية الشركات المصرية بوجود كبار المساهمين في كثير من الأحيان بما في ذلك الملكية العائلية. ومن ناحية أخرى، يشغل هؤلاء المساهمون مناصب إدارية رئيسية. كما أن غالبية الدراسات قد أجريت في بيئات تتسم بوضع مؤسسي فريد ومختلف، خاصة الدول الآسيوية، وبالتالي فإن نتائج هذه الدراسات قد تكون غير قابلة للتطبيق في بيئات أخرى. ولذلك، فإن توضيح العلاقة بين المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة وجودة الأرباح يعتبر أمراً جديراً بالدراسة.

ومن ناحية أخرى، يستمد البحث أهميته أيضاً من ندرة الدراسات التي تناولت ما إذا كان هناك اختلاف في جودة الأرباح عبر دورة حياة الشركات في البيئة المصرية من ناحية، وكذلك أثر دورة حياة الشركات على العلاقة بين المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة وجودة الأرباح من ناحية أخرى. وبالتالي، فإن دراسة الأثر المُعدّل لدورة حياة الشركات على العلاقة بين المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة وجودة الأرباح يعتبر أمراً جديراً بالدراسة.

٥ - حدود البحث

يقتصر هذا البحث على دراسة العلاقة بين المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة وجودة الأرباح، ولهذا يقع خارج نطاق هذا البحث دراسة العلاقة بين مستوى الإفصاح عن تلك المعاملات وجودة الأرباح. كما يقتصر البحث على دراسة مجموعة من خصائص جودة الأرباح، والتي تتضمن: جودة الاستحقاقات، واستمرارية الأرباح، والمقدرة التنبؤية للأرباح، وأخيراً تقلب الأرباح. وبالتالي، يقع خارج نطاق البحث دراسة الخصائص الأخرى لجودة الأرباح إلا بقدر ما يلزم لمعالجة مشكلة البحث. يُضاف إلى ذلك، أن البحث يقتصر على دراسة الأثر المُعدّل لدورة حياة الشركة على العلاقة بين المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة

وجودة الأرباح، ولهذا لن يتم التعرض للعوامل الأخرى التي قد تؤثر على هذه العلاقة مثل آليات حوكمة الشركات، إلا بقدر ما يلزم لمعالجة مشكلة البحث.

ولتحقيق هدف البحث، سوف يتم تنظيم المتبقي منه على النحو التالي:

- ٦- المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة.
- ٧- جودة الأرباح.
- ٨- الدراسات التي تناولت العلاقة بين المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة وجودة الأرباح، واشتقاق فرض البحث الأول.
- ٩- الدراسات التي تناولت تأثير دورة حياة الشركة على العلاقة بين المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة وجودة الأرباح، واشتقاق فرض البحث الثاني.
- ١٠- الدراسة التطبيقية.
- ١١- خلاصة البحث وتوصياته ومجالات البحث المقترحة.

٦- المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة

تزايدت أهمية المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة على مدار العقود الماضية. وبالتالي، فقد استحوذت تلك المعاملات على اهتمام كبير من جانب الجهات التنظيمية والمستثمرين، ووسائل الإعلام، بسبب دورها في حدوث العديد من حالات فضائح التقارير المالية في العديد من الدول. وسوف يتناول الباحث في هذا الجزء كلاً من مفهوم المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة، وكذلك الدوافع التي تقف وراء استخدام تلك المعاملات، وذلك على النحو التالي:

٦-١ مفهوم المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة

عرف معيار المحاسبة الدولي ٢٤ (IAS 24) "الإفصاح عن الأطراف ذوي العلاقة" الطرف ذا العلاقة بأنه الشخص الذي له، أو المنشأة التي لها، علاقة بالمنشأة المعدة للقوائم المالية. بينما عرفت معايير المحاسبة الأمريكية القسم ٨٥٠ (ASC 850) الطرف ذا العلاقة بأنه أي طرف يسيطر أو يمكن أن يؤثر بشكل معنوي على إدارة الشركة، أو سياساتها التشغيلية إلى الحد الذي قد يمنع الشركة من المتابعة الكاملة لمصالحها.

ويُعد الشخص أو أحد أطراف العائلة المقربين⁽¹⁾ لهذا الشخص ذوي علاقة بالمنشأة المعدة للقوائم المالية إذا كان لهذا الشخص سيطرة، أو سيطرة مشتركة على المنشأة المعدة للقوائم المالية، أو له نفوذ مؤثر على تلك المنشأة، أو إذا كان عضواً بالإدارة العليا بتلك المنشأة أو بالمنشأة الأم للمنشأة المعدة للقوائم المالية. وفي ذات السياق، تُعد المنشأة ذات علاقة بالمنشأة المعدة للقوائم المالية إذا تحقق أي من الشروط التالية (IAS 24):

- أن تكون المنشأة والمنشأة المعدة للقوائم المالية أعضاء في نفس المجموعة، بمعنى أن كل شركة أم وشركة تابعة والشركات التابعة للشركة التابعة ذوي علاقة بالآخرين.
- أن تكون إحدى المنشآت شركة شقيقة أو مشروعاً مشتركاً للمنشأة الأخرى، أو أن تكون المنشأة شركة شقيقة أو مشروعاً مشتركاً لعضو في مجموعة تكون فيها المنشأة الأخرى عضو أيضاً.
- تمثل المنشأتان مشروعين مشتركين لنفس الطرف الثالث.
- أن تكون إحدى المنشآت مشروعاً مشتركاً لطرف ثالث، والمنشأة الأخرى هي شركة شقيقة لهذا الطرف الثالث.
- تمثل المنشأة نظاماً لمزايا العاملين لما بعد الخدمة لصالح العاملين، إما في المنشأة المعدة للقوائم المالية أو في منشآت ذات علاقة بتلك المنشأة. وإذا كانت المنشأة هي نفسها نظام مزايا للعاملين، فتعتبر المنشأة ربة العمل منشأة ذات علاقة بالمنشأة المعدة للقوائم المالية.
- أن يسيطر على المنشأة منفرداً أو مشتركاً شخص ذو علاقة بالمنشأة.
- أن يكون لشخص ذي علاقة بالمنشأة نفوذ مؤثر على المنشأة، أو أن يكون عضواً بالإدارة العليا للمنشأة أو الشركة الأم للمنشأة.

ومن ناحية أخرى، يُعرف معيار المحاسبة الدولي ٢٤ (IAS 24) المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة بأنها تحويل موارد أو خدمات أو التزامات فيما بين المنشأة المعدة للقوائم المالية وطرف ذي علاقة بغض النظر عن وجود ثمن تم تحميله لهذا التحويل أم لا. وفي هذا الصدد، عرف العديد من الدراسات المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة، حيث تُعرف تلك المعاملات بأنها المعاملات بين الشركة وطرف داخلي والذي يعتبر جزءاً من الشركة (Young 2005: 166) (as cited in Bava and di Trana 2016). بينما عرفها (Gordon et al. 2007) بأنها

(1) أطراف العائلة المقربين لشخص، هم: الأطراف المتوقع لهم أن يؤثروا أو يتأثروا بذلك الشخص عند تعاملهم مع المنشأة. وقد يتضمن ذلك: الزوجة، والنزوح، والأطفال، وأطفال الزوجة أو الزوج، ومن هم في كفالة الشخص أو كفالة الزوجة أو الزوج (IAS 24).

تلك المعاملات التي تتم بين الشركة والوحدات ذات العلاقة، مثل: الشركات التابعة، والملاك الرئيسيين، والمديرين، وأعضاء مجلس الإدارة. وقد عرف (Yan and Huacheng 2008) المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة بأنها المعاملات التي تتم بين الشركة وكل من المساهمين المسيطرين، سواءً أكانوا شركات أم أفراد، والوحدات الأخرى التي تخضع لسيطرة المساهمين المسيطرين. وأخيراً، عرفها (Nekhili and Cherif 2011) بأنها المعاملات التي تتم بين المنشأة المعدة للقوائم المالية والوحدات الأخرى ذات العلاقة بالمنشأة، مثل: المساهمين المسيطرين، وأعضاء مجلس الإدارة، والمديرين، والشركات التي تخضع لسيطرة المنشأة.

وقد نص معيار المحاسبة الدولي ٢٤ (IAS 24) على أنه يجب على المنشآت أن تقوم بالإفصاح عن العلاقات بين المنشأة الأم والمنشآت التابعة لها بصرف النظر عما إذا كان هناك معاملات بينهما أم لا. ويتفق معيار المحاسبة الدولي ٢٤ (IAS 24)، ونظيره الأمريكي (ASC 850) على أنه إذا كان هناك معاملات مع الأطراف ذوي العلاقة خلال فترة القوائم المالية، فيجب على المنشأة أن تفصح عن طبيعة العلاقات مع هذه الأطراف، بالإضافة إلى معلومات عن هذه المعاملات^(٢) والأرصدة المستحقة بما فيها الارتباطات والتي تعتبر ضرورية لفهم التأثير المحتمل لتلك العلاقات على القوائم المالية. وكحد أدنى يتضمن الإفصاح ما يلي: قيمة المعاملات، والأرصدة القائمة بما فيها الارتباطات، والشروط بما فيها وجود ضمانات من عدمه، وطبيعة المقابل الذي سيتم تقديمه في التسوية، وتفاصيل الضمانات المقدمة أو التي تم الحصول عليها، والمخصصات المكونة لمواجهة الديون المشكوك في تحصيلها للأرصدة القائمة للأطراف ذوي العلاقة، وما تم تحميله على قائمة الدخل خلال الفترة لمواجهة الديون المعدومة أو الديون المشكوك في تحصيلها للأطراف ذوي العلاقة. ويتم عرض الإفصاحات السابقة بشكل منفصل لكل من: الشركة الأم، والأطراف التي لها سيطرة مشتركة أو نفوذ مؤثر على المنشأة، والشركات التابعة، والشركات الشقيقة، والمشروعات المشتركة التي للمنشأة حصص فيها، وأفراد الإدارة العليا للشركة أو الشركة الأم، وأي أطراف أخرى ذات علاقة.

^(٢) من أمثلة المعاملات التي تتطلب الإفصاح عنها إذا تمت مع الأطراف ذوي العلاقة: شراء أو بيع بضاعة (تامة أو غير تامة)، وشراء أو بيع العقارات والأصول الأخرى، وتقديم أو تلقي الخدمات، والتأجير، وتحويل البحوث والتطوير والمعرفة التقنية، والتحويل بموجب اتفاقيات التراخيص، والتحويل بموجب اتفاقيات التمويل، بما في ذلك القروض والمساهمات النقدية والعينية في الملكية، وتقديم الضمانات، والتعهدات بالتصرف في حالة وقوع حدث أو عدم وقوعه مستقبلاً، بما في ذلك العقود التنفيذية المعترف بها وغير المعترف بها، وأخيراً تسوية الالتزامات نيابة عن المنشأة أو من قبل المنشأة نيابة عن طرف آخر (IAS 24).

أما بالنسبة لمعايير المحاسبة المصرية، فقد جاء معيار المحاسبة المصري رقم ١٥ المعدل "الإفصاح عن الأطراف ذوي العلاقة" متوافقاً مع معيار المحاسبة الدولي ٢٤، سواءً فيما يتعلق بتعريف الأطراف ذوي العلاقة، أو الإفصاحات التي يجب على المنشآت تقديمها فيما يتعلق بالأطراف ذوي العلاقة.

٦-٢ دوافع المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة

قد تقوم الشركات بتنفيذ جوانب معينة من أنشطتها التجارية من خلال الشركات التابعة أو الشقيقة. ولذلك، قد تكون المنشأة قادرة على التحكم في أو ممارسة تأثير جوهري على القرارات المالية والتشغيلية في الشركة المستثمر فيها، بما في ذلك ضمان التوريد، وربما التأثير على الأسعار المعروضة. وبالتالي، فمن ناحية، تعتبر المعاملات بين الأطراف ذوي العلاقة سمة عادية للأعمال، ولا تشير إلى وجود سلوك غير مرغوب فيه. إلا أنه من ناحية أخرى، قد تقوم الشركة بالدخول في معاملات مع شركة ذي علاقة باستخدام شروط اقتصادية مختلفة مقارنة بالدخول في تلك المعاملات مع طرف مستقل. وبالتالي، فقد يقوم الطرف ذو العلاقة باستخدام هذه المعاملات لتحويل الموارد إلى داخل الشركة أو خارجها من خلال تأثيره على قرارات الشركة (Pozzoli and Venuti 2014).

وبناءً على ذلك، توجد وجهتا نظر تفسران الدوافع الاقتصادية للمعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة (Jian and Wong 2010; Ryngaert and Thomas 2012; Pozzoli and Venuti 2014; Tsai et al. 2015; Hasnan et al. 2016; El-Helaly 2018; Fang et al. 2018): أولهما، منظور التعاقد الفعال، حيث يُفترض أن توافر التفاعل والثقة بين الأطراف ذوي العلاقة قد يؤدي إلى تخفيض كل من تكاليف المعاملات، وعدم التأكد المتعلق بالمعاملات والنتائج عن عدم تماثل المعلومات مقارنة بالمعاملات التي تتم بين أطراف مستقلة ليس بينها علاقة، بالإضافة إلى زيادة كفاءة استخدام الأصول. وبالتالي، تُعتبر المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة مفيدة لأداء الشركة، خاصة في ظل الأسواق الناشئة والتي تتسم بأن المؤسسات الوسيطة بها أقل تطوراً. وفي هذه الحالة، تلبى المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة الاحتياجات الاقتصادية للشركة مثل تعزيز معرفة الشركة وخبراتها، كما أنها تمثل تغييرات سليمة في الأعمال التجارية، وبالتالي تدعم تلك المعاملات قيمة الشركة.

وفي هذا الصدد، أوضحت دراسة (Kuanet al.2010) عدم وجود دليل على ارتباط المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة بإدارة الأرباح، كما أن مجرد وجود تلك المعاملات لا

يشير بالضرورة إلى أن الإدارة تقوم بإدارة الأرباح. كما أوضح (Fang et al. 2018) وجود منافع تستمدها الشركات من المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة، حيث إن الآليات غير السوقية مثل وجود علاقة مع أطراف أخرى تعتبر بديلاً لتعويض ضعف بعض وظائف السوق. وبالتالي، تعتمد الأطراف على الثقة المتبادلة في المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة للتغلب على ارتفاع تكاليف المعاملات التي يسببها ضعف السوق. إذ إن الأسواق الناشئة تنسم بأنها أسواق غير متطورة، بالإضافة إلى نقص وسطاء المعلومات، والنظم القانونية غير الفعالة، وضعف آليات التنفيذ. وقد يؤدي ذلك إلى ضعف الحصول على المعلومات، وضعف المنافسة مما قد يترتب عليه زيادة تكاليف المعاملات.

وثانيهما، منظور المصادرة⁽³⁾ أو إدارة الأرباح: وينظر هذا المنظور إلى المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة بأنها آلية لاستغلال موارد الشركة نتيجة لوجود تعارض في المصالح. وبالتالي، تعتبر هذه المعاملات شكلاً من أشكال مصادرة الثروة، حيث يقوم المديرين بسحب موارد الشركة ومصادرة الثروة على حساب صغار المساهمين. كما أنه قد يتم النظر إلى تلك المعاملات على أنها آلية يستخدمها المديرين للتلاعب في الأرباح لتحقيق الأهداف المرغوبة. ووفقاً لذلك، فإن هذه المعاملات قد تنطوي على إساءة استخدام موارد الشركة، وتحريف المعلومات.

وقد أيد العديد من الدراسات منظور المصادرة أو إدارة الأرباح للمعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة وذلك في العديد من الدول. فعلى سبيل المثال، توصلت دراسة (Gordon and He- 2005) بالولايات المتحدة الأمريكية إلى وجود علاقة إيجابية بين إدارة الأرباح والتمويل بسعر ثابت من أطراف ذوي علاقة بالشركة. وأوضحت دراسة (Aharony et al. 2010) في الصين أن مبيعات البضاعة والخدمات يمكن أن تُستخدم بشكل انتهازي لإدارة الأرباح بهدف زيادتها في الفترة السابقة على طرح أسهم الشركة للاكتتاب العام. وتوصلت دراسة (Jian and Wong 2010) بالصين إلى أنه عندما توجد دوافع لمقابلة الأرباح المستهدفة، فقد يتم استخدام المبيعات للأطراف ذوي العلاقة لتحقيق ذلك. كما توصلت دراستنا

⁽³⁾ تُعرف مصادرة ثروة صغار المساهمين بأنها العملية التي يستخدمها المساهمون الرئيسيون من خلال ما لديهم من قوة وصلاحيات لتحويل الثروة من خلال أرباح الشركة (Claenssens et al. 2000: as cited in Cherif 2017). ويمكن تحقيق ذلك من خلال بيع الأصول أو السلع أو تقديم الخدمات إلى الشركة أو الشراء منها، بأسعار أعلى أو أقل من سعر السوق. يُضاف إلى ذلك الحصول على قروض بشروط ميسرة، واستخدام أصول الشركة كضمان للقروض الشخصية لهؤلاء المساهمين (Nekhili and Cherif 2011).

في (Sumiyana and Febrianto 2012, and Limanto and Herusetya 2017) إندونيسيا إلى وجود علاقة إيجابية بين إدارة الأرباح والمعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة، وهو ما يتفق مع ما توصلت إليه دراسة (Rasheed and Mallikarjunappa 2018) في الهند، وكذلك دراستا (Marchini et al. 2018a;b) في إيطاليا. ويرى الباحث أن كلاً من وجهتي النظر السابقتين له ما يبرره، وإن كانت الأدلة المؤيدة لوجهة نظر المصادرة أو إدارة الأرباح أقوى، خاصة في ظل توافر الظروف المساعدة على ذلك من تركيز الملكية بما في ذلك الملكية العائلية، بالإضافة إلى تولي هؤلاء المساهمين مناصب إدارية رئيسية في الشركات مما يترتب عليه وجود مشاكل الوكالة بين كبار وصغار المساهمين. يُضاف إلى ذلك، انخفاض حماية المستثمرين، مما قد يزيد من مخاطر مصادرة ثروة صغار المستثمرين. وبالتالي، فإن قبول إحدى وجهتي النظر السابقتين مشروطاً بتوافر ظروف معينة.

٧- جودة الأرباح

تعتبر الأرباح أحد المؤشرات الرئيسية التي تُستخدم لاتخاذ العديد من القرارات المتعلقة بالاستثمار وتقييم أداء الشركات. كما أن جودة الأرباح تعتبر إحدى أهم خصائص التقارير المالية، والتي تساعد على تحسين كفاءة سوق المال. ومع ذلك، لا يوجد تعريف واضح يحدد ماهية تلك الجودة. لذلك، يتناول الباحث في هذا الجزء كلاً من مفهوم جودة الأرباح، ومقاييسها، وذلك على النحو التالي:

٧-١ مفهوم جودة الأرباح

قدمت الدراسات العديد من تعاريف جودة الأرباح. فقد أشار (Penman and Zhang 2002) إلى عدم وجود إجماع في الأدب الأكاديمي والمهني على تعريف جودة الأرباح، وعدم وجود معيار محدد يمكن من خلاله تقييمها. ويشير (Dechow et al. 2010) إلى عدم وجود مقياس واحد لجودة الأرباح يتفوق على المقاييس الأخرى. كما تشير دراسة (Dichev et al. 2013) إلى أنه رغم أن جودة الأرباح تعتبر عنصراً أساسياً في المحاسبة، إلا أنه لا يوجد اتفاق حول كيفية تعريفها وقياسها. وتشير دراسة (Kamarudin and Ismail 2014) إلى أن الدراسات لم تصل إلى اتفاق حول ماهية جودة الأرباح، وبدلاً من ذلك يتم النظر إليها كمصطلح مفاهيمي يمكن تعريفه من عدة جوانب. لذلك، قدم الباحثون تعريفات مختلفة لجودة الأرباح ركز كل منها على بُعد معين من أبعاد جودة الأرباح.

فمن ناحية، تتناول بعض الدراسات مفهوم جودة الأرباح من منظور مدى تمثيل الأرباح لأداء الشركة. فقد أوضح (Schipper and Vincent 2003) أن جودة الأرباح يُعبر عنها من خلال المدى الذي تمثل فيه الأرباح المعلنة الدخل الاقتصادي. بينما عرفت دراسة (Dechow and Schrand 2004) أن رقم الأرباح بأنه يكون ذا جودة مرتفعة إذا تحققت الشروط الثلاثة التالية: أن يعكس الأداء التشغيلي الحالي، وأنه سوف يكون مؤشراً جيداً للأداء التشغيلي المستقبلي، بالإضافة إلى أنه سوف يساعد بشكل دقيق على تقدير القيمة الحقيقية للشركة. وقد عرفت دراسة (Bellovary et al. 2005) جودة الأرباح بمقدرة الأرباح التي يتم الإفصاح عنها على أن تعكس الأرباح الحقيقية للشركة.

أما دراسة (Palepu and Healy 2008)⁽⁴⁾ فقد عرفت جودة الأرباح بالقدر الذي تصور فيه الأرباح الأحداث الاقتصادية للشركة. في حين أوضح (Dechow et al. 2010) أن الأرباح مرتفعة الجودة توفر مزيداً من المعلومات حول خصائص الأداء المالي للشركة، والتي تكون ذات صلة بقرار محدد يتم اتخاذه بواسطة متخذ القرار. وأخيراً، أشارت دراسة (An 2017) إلى أنه يمكن اعتبار القوائم المالية ذات جودة مرتفعة عندما تعكس الأرباح التي يتم التقرير عنها بدقة الأحداث الاقتصادية الرئيسية، بالإضافة إلى تمكين مستخدمي تلك القوائم من اتخاذ قرارات أفضل، وتقييم أداء الشركة.

ومن ناحية أخرى، تتناول بعض الدراسات مفهوم جودة الأرباح من منظور مدى استمرارية الأرباح. فقد أشارت دراستا (Penman and Zhang 2002, and Dechow and Schrand 2004) إلى أن الأرباح تكون ذات جودة مرتفعة عندما تكون مؤشراً جيداً للأرباح المستقبلية. لذلك، تعتبر الأرباح ذات جودة مرتفعة عندما تكون أرباحاً مستدامة أو مستمرة. ويشير (Richardson 2003) إلى أن جودة الأرباح غالباً ما تُعرف من خلال استمرارية واستدامة الأرباح. وبالتالي، أوضحت الدراسة أن الأرباح الأكثر استمرارية تكون ذات جودة أعلى. وأخيراً، عرفت دراسة (Abdelghany 2005) جودة الأرباح من خلال استمرارية الأرباح، حيث إن الأرباح ذات الجودة المرتفعة هي تلك الأرباح التي تتصف بأنها أكثر استمرارية، ونافعة لاتخاذ القرارات.

وقد تناولت مجموعة ثالثة من الدراسات مفهوم جودة الأرباح من منظور المقدرة التنبؤية للأرباح. فقد عرفت دراسة (Bellovary et al. 2005) جودة الأرباح بمنفعة الأرباح المعلنة

(4) نقلاً عن دراسة (Hsu et al. 2015).

في التنبؤ بالأرباح المستقبلية. وقد عرف (Barragato and Markelevich 2008) جودة الأرباح بمدى المقدرة التنبؤية للأرباح بالتدفقات النقدية المستقبلية من العمليات التشغيلية. ويدعم هذا التعريف وجهة النظر بأن التقارير المالية يجب أن توفر معلومات مفيدة في تقييم كل من قيمة وتوقيت وأوجه عدم التأكد المصاحبة للتدفقات النقدية المتوقعة. وتشير دراسة (Dichev et al. (2013 إلى أن جودة الأرباح تُعرف بأنها الأرباح التي تمكن من التنبؤ بالأرباح المستقبلية. كما عرف (Holt 2013) جودة الأرباح بأنها مقدرة الأرباح على التنبؤ بكل من الأرباح المستقبلية والتدفقات النقدية. وأخيراً، عرف (Parte Esteban and Garcia 2014) جودة الأرباح بمدى مقدرة الأرباح الحالية على التنبؤ بالأرباح المستقبلية. ويرى الباحث، أن عدم الاتفاق بين الدراسات بشأن تعريف جودة الأرباح، إنما يرجع إلى تعدد أبعاد هذا المفهوم والتي يقيس كل منها خاصية معينة لجودة الأرباح، بالإضافة إلى صعوبة دمج هذه الأبعاد معاً في تعريف واحد. وبالتالي تعددت التعريفات تبعاً للبعد الذي يهتم به الباحث في دراسته.

٧-٢ مقاييس جودة الأرباح

يشير (Dechow et al. 2010) إلى عدم وجود مقياس واحد لجودة الأرباح يتفوق على المقاييس الأخرى، بالإضافة إلى تميز مقاييس جودة الأرباح عن بعضها البعض. وبالتالي، فرغم أن مؤشرات جودة الأرباح تعرض خصائص لنفس رقم الأرباح المعلن، إلا أنها تقيس خصائص مختلفة لذلك الرقم.

وفي هذا الصدد، تشير دراسة (Schipper and Vincent 2003) إلى وجود أربعة مداخل لقياس جودة الأرباح، هي: (١) المقاييس المشتقة من خصائص السلاسل الزمنية للأرباح، (٢) العلاقات بين الدخل والتدفقات النقدية والاستحقاقات، (٣) الخصائص النوعية وفقاً للإطار المفاهيمي لمجلس معايير المحاسبة المالية، (٤) القرارات التنفيذية. وفي ذات السياق، قسم (Dechow et al. 2010) مقاييس جودة الأرباح إلى ثلاث فئات رئيسية: أولها، خصائص الأرباح، وتشمل: استمرارية الأرباح، والاستحقاقات، وتمهيد الأرباح، والتوقيت غير المتماثل، والاعتراف الوقتي بالخسائر، وتحقيق الربح المستهدف. وثانيها، استجابة المستثمرين للأرباح، وتشمل معامل استجابة الأرباح، أو معامل التحديد لنموذج انحدار العوائد على الأرباح كمؤشر لجودة الأرباح. وثالثها، المؤشرات الخارجية لوجود أخطاء في الأرباح، والتي تتضمن إعادة

إصدار القوائم المالية، والإفصاح عن أوجه القصور في الرقابة الداخلية، والتي تعتبر مؤشرات على الأخطاء أو إدارة الأرباح. ويمكن تناول بعض المقاييس السابقة على النحو التالي

٧-٢-١ مقاييس جودة الأرباح المشتقة من خصائص السلاسل الزمنية للأرباح

تشمل تلك المقاييس كلاً من: استمرارية الأرباح، والمقدرة التنبؤية للأرباح، وتقلب الأرباح. وفيما يتعلق باستمرارية الأرباح: تشير استمرارية الأرباح إلى المكون الدائم للأرباح، ولذلك يتم تفضيل الأرباح المستمرة على الأرباح المؤقتة (Monem and Farshadfar 2007). كما تشير دراسة (Altamuro and Beatty 2007) إلى أن استمرارية الأرباح تشير إلى الارتباط بين الأرباح الحالية والمستقبلية. ويتفق ذلك مع ما أوضحته دراسة (Nichols and Wahlen 2004) من أن استمرارية الأرباح تشير إلى احتمال تكرار مستوى أرباح الشركة في الفترات المستقبلية.

ويشير (Schipper and Vincent 2003) إلى أنه يتم مناقشة استمرارية الأرباح في سياق الاستدامة أو الأرباح الأساسية. وبالتالي، تكون الأرباح مرتفعة الجودة أرباحاً مستدامة. وقد استخدم الباحثون معامل الانحدار في تحليل انحدار عوائد الأسهم على مستوى الأرباح، و/أو التغير في مستوى الأرباح كمقياس لاستمرارية الأرباح. ويشير (Dechow et al. 2010) إلى أن الدراسات التي تناولت استمرارية الأرباح ركزت على نفعية الأرباح لتقييم المستثمرين للأسهم. إذ إن الأرباح الأكثر استمراراً توفر مدخلات أفضل لنماذج تقييم الأسهم، وبالتالي فإن رقم الأرباح الأكثر استمراراً يكون ذا جودة أعلى من رقم الأرباح الأقل استمراراً. كما أن الأرباح الحالية للشركة سوف تؤدي إلى أخطاء تقييم أصغر مقارنة بالأرباح الأقل استمراراً.

أما المقدرة التنبؤية، فتشير قائمة مفاهيم المحاسبة المالية رقم (٨) إلى أن المعلومات المالية يكون لها قيمة تنبؤية إذا كانت تستخدم كمدخلات في التنبؤ بالنتائج المستقبلية. بينما تشير المقدرة التنبؤية إحصائياً إلى الدقة التي يمكن بها التنبؤ بقيمة المتغير المعين في الفترة التالية في إطار سلسلة زمنية (SFAC 8). لذلك، تشير المقدرة التنبؤية إلى مقدرة الأرباح عن الفترة السابقة على التنبؤ بالأرباح المستقبلية (Monem and Farshadfar 2007). وتستند المقدرة التنبؤية إلى فكرة أن الأرباح مرتفعة الجودة تعتبر أكثر فائدة في التنبؤ بالأرباح المستقبلية (Ewert and Wagenhofer 2015). كما تشير دراسة (Altamuro and Beatty 2007) إلى أن المقدرة التنبؤية للأرباح تعني مقدرة الأرباح على التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية.

وبالنسبة لتقلب الأرباح، فيعتبر تقلب الأرباح أحد خصائص الأرباح المشتقة من خصائص السلسلة الزمنية للأرباح، والذي يشير إلى عدم استقرار أرباح الشركة. ويرى (Schipper and Vincent 2003) إلى أن الغياب النسبي لتقلب الأرباح يرتبط أحياناً بارتفاع جودة الأرباح، وهو ما يشير إلى تمهيد الدخل. وبالتالي، فإن أحد المداخل المستخدمة لتقييم جودة الأرباح هو اختبار ما إذا كان الدخل ممهداً بطبيعته بسبب عدم تقلب طبيعة نموذج الأعمال وبيئة التقرير، أم أن الإدارة تقوم بممارسات التمهيد. ويقاس تقلب الأرباح أو تمهيد الدخل باستخدام نسبة الانحراف المعياري للأرباح التشغيلية إلى الانحراف المعياري للتدفقات النقدية من العمليات التشغيلية، بحيث تشير النسبة الأصغر إلى مزيد من تمهيد الدخل، بينما تشير النسبة المرتفعة إلى تقلب الأرباح (Schipper and Vincent 2003; Francis et al. 2004).

٧-٢-٢ مقاييس جودة الأرباح المشتقة من العلاقة بين الدخل والاستحقاقات والتدفقات النقدية

تعتمد هذه المقاييس على العلاقة بين مكونات الأرباح والتي تشمل كلاً من الاستحقاقات والنقدية، وارتباطها بمنظور منفعة القرار والتمثيل الصادق. وتستند هذه المقاييس إلى وجهة النظر بأن الاستحقاقات أو مكوناتها تخفض جودة الأرباح. وتشمل هذه المقاييس (Schipper and Vincent 2003):

- نسبة التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية إلى الدخل، ويعتمد هذا المقياس لجودة الأرباح على فكرة أن اقتراب الأرباح من مثل هذه التدفقات النقدية يشير إلى ارتفاع جودة الأرباح.
- التقدير المباشر للاستحقاقات الاختيارية، وفقاً لهذا المدخل يتم استخدام البواقي من انحدار إجمالي الاستحقاقات أو استحقاقات محددة على بعض العناصر المحاسبية والتي تشمل الإيرادات، والأصول الثابتة كمؤشر على إدارة الأرباح، والتي تستخدم كمقياس عكسي لجودة الأرباح.
- التقدير المباشر لعلاقة الاستحقاقات بالتدفقات النقدية من العمليات التشغيلية، تم تطوير هذا المقياس بواسطة (Dechow and Dichev (2002 لقياس جودة الأرباح. حيث يتم استخدام البواقي المقدر من انحدار التغيرات في رأس المال العامل على التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية في الفترة السابقة، والحالية، والفترة المستقبلية،

وذلك لتحديد خطأ التقدير للاستحقاقات بواسطة الإدارة والذي يتم النظر إليه بأنه مقياس عكسي لجودة الأرباح.

٧-٢-٣ مقاييس جودة الأرباح المشتقة من الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وفقاً للإطار المفاهيمي للمحاسبة المالية

يتمثل الهدف الأساسي للتقارير المالية في تقديم معلومات مالية ذات جودة مرتفعة متعلقة بالوحدة الاقتصادية، ومفيدة في اتخاذ القرارات الاقتصادية. ورغم أن كلاً من مجلس معايير المحاسبة المالية، ومجلس معايير المحاسبة الدولية قد أكد على أهمية ارتفاع جودة التقارير المالية، فإن إحدى المشاكل الأساسية هي كيفية قياس هذه الجودة. وتتمثل إحدى الطرق لتحقيق ذلك في استخدام الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، والتي تشمل: الملاءمة، والعرض الصادق للأحداث والمعاملات، والقابلية للمقارنة، والقابلية للتحقق، والتوقيت المناسب، وسهولة الفهم (Beest et al. 2009). ويشير (Beest et al. 2009) إلى أن الطرق التي تستخدم الخصائص النوعية تهدف إلى تقييم جودة أبعاد مختلفة للمعلومات في نفس الوقت لتحديد نفعية معلومات التقارير المالية لاتخاذ القرارات. وبالتالي، تظهر مشكلة في هذا القياس إذا كان الهدف هو تقييم كل خاصية على حده.

وبالنظر إلى المقاييس السابقة نجد أنها تقيس خاصية معينة للأرباح. وبالتالي، فقد ينتج عن ذلك عدم ارتباط هذه المقاييس ببعضها البعض. فقد أشار (Schipper and Vincent 2003) إلى احتمال وجود تناقض بين خاصيتي استمرارية الأرباح والمقدرة التنبؤية للأرباح. ويؤيد ذلك ما أوضحه (Dechow et al. 2010) من انخفاض الارتباط بين خصائص الأرباح، أو ربما وجود ارتباط سلبي بينها. وبالتالي، أوصت الدراسة باستخدام الاختلاف في هذه المقاييس لعمل تنبؤات حول سمة محددة للأرباح. وللتغلب على مشكلة التناقض المحتمل بين مقاييس جودة الأرباح، قام العديد من الدراسات باستخدام مقاييس مركبة لجودة الأرباح، بحيث يعبر المقياس المركب عن أكثر من خاصية لجودة الأرباح. فعلى سبيل المثال، استخدمت دراسة (Bhattacharya et al. 2012) ثلاثة مقاييس لجودة الأرباح لاحتساب المقياس المركب، هي: جودة الاستحقاقات، والقيمة المطلقة للاستحقاقات غير العادية، وأخيراً تقلب الأرباح. بينما استخدمت دراسة (Sodan 2015) ستة مقاييس تشمل: جودة الاستحقاقات، واستمرارية الأرباح، والمقدرة التنبؤية للأرباح، وتقلب الأرباح، والمقدرة التقييمية، والتحفظ. بينما استخدمت دراستا (Francis et al. 2004, and Gaio and Raposo 2011)

سبعة مقاييس لجودة الأرباح لاحتساب المقياس المركب، تشمل المقاييس الستة السابقة بالإضافة إلى الوقتية.

٨- الدراسات التي تناولت العلاقة بين المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة وجودة الأرباح، واشتقاق فرض البحث الأول

تناول العديد من الدراسات (e.g., Aharony et al. 2010; El-Helaly 2016; Hasnan et al. 2016; Limanto and Herusetya 2017; Rasheed and Mallikarjunappa 2018) اختبار العلاقة بين المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة وكل من جودة الأرباح، وإدارة الأرباح كمقياس عكسي لجودة الأرباح. فمن ناحية، تناول بعض الدراسات اختبار العلاقة بين المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة وإدارة الأرباح سواء باستخدام الاستحقاقات، أو باستخدام أنشطة حقيقية، بالإضافة إلى اختبار تأثير بعض المتغيرات على العلاقة السابقة. فقد استهدفت دراسة (Gordon and Henry 2005) اختبار العلاقة بين المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة وإدارة الأرباح، وذلك باستخدام عينة من ٣٣١ شركة أمريكية خلال عامي ٢٠٠٠، ٢٠٠١. وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين الاستحقاقات غير العادية المطلقة وأنواع محددة من المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة، مثل: التمويل بسعر فائدة ثابت من أطراف ذوي علاقة. وعلى العكس، توصلت الدراسة إلى وجود علاقة سلبية بين المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة والاستحقاقات غير العادية المطلقة، عندما تكون هذه المعاملات مع المدير التنفيذي، أو رئيس مجلس الإدارة. وقد فسرت الدراسة ذلك بأن أي منافع من المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة والتي تعود مباشرة إلى المدير التنفيذي، يمكن أن تحد من الدوافع الشخصية لإدارة الأرباح بغرض زيادة الثروة. ومع ذلك، لم تصل الدراسة إلى أي دليل على قيام الشركات بإدارة الأرباح من خلال معاملات معينة مع أطراف ذوي علاقة، مثل: القروض، والخدمات المصرفية، والمشتریات، والخدمات المباشرة.

وباستخدام عينة من ١٨٥ شركة صينية مدرجة ببورصة شنغهاي قامت بطرح أسهمها للاكتتاب العام خلال الفترة ١٩٩٩-٢٠٠١، توصلت دراسة (Aharony et al. 2010) إلى أن الشركات تستخدم مبيعات السلع والخدمات للأطراف ذوي العلاقة بشكل انتهازي لإدارة الأرباح بغرض زيادتها في فترة ما قبل طرح الأسهم للاكتتاب العام. يُضاف إلى ذلك، وجود ارتباط بين سلوك استنزاف الموارد في فترة ما بعد طرح الأسهم للاكتتاب العام وإدارة الأرباح من خلال المبيعات غير العادية لأطراف ذوي علاقة في فترة ما قبل طرح الأسهم للاكتتاب العام. وفي ذات

السياق، استهدفت دراسة (Wang and Yuan 2012) اختبار تأثير المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة على المحتوى المعلوماتي للأرباح، وذلك باستخدام عينة من ١٤٠ شركة مدرجة ببورصة شنغهاي بالصين خلال الفترة ١٩٩٨-٢٠٠٤. وقد توصلت الدراسة إلى وجود تأثير سلبي لمبيعات السلع والخدمات للأطراف ذوي العلاقة على كل من منفعة الأرباح المحاسبية للمستثمرين، وجودة تنبؤات الأرباح من قبل المحللين الماليين. إذ توصلت الدراسة إلى أن المحتوى المعلوماتي لأرباح الشركات التي لديها مبيعات لأطراف ذوي علاقة أقل بنسبة ٣٣%. كما توصلت الدراسة إلى أن المحللين الماليين يقومون بتقديم تنبؤات للأرباح أقل دقة وأكثر تفاؤلاً للشركات التي لديها مبيعات مرتفعة لأطراف ذوي علاقة.

وبالتطبيق على الشركات الإندونيسية، اتفقت دراستا (Sumiyana and Febrianto 2012, and Limanto and Herusetya 2017) على وجود علاقة إيجابية بين المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة وإدارة الأرباح. فقد توصلت دراسة (Sumiyana and Febrianto 2012) إلى وجود علاقة إيجابية بين أنواع معينة من المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة، والتي تتمثل في المشتريات، وإدارة الأرباح. وفي ذات السياق، استهدفت دراسة (Limanto and Herusetya 2017) اختبار العلاقة بين المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة وإدارة الأرباح باستخدام أنشطة حقيقية، بالإضافة إلى اختبار مدى فعالية كل من مجلس الإدارة، ولجنة المراجعة في تعديل العلاقة السابقة. وباستخدام عينة من ٣٨٦ شركة صناعية مدرجة بالبورصة الإندونيسية خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٤، توصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة وإدارة الأرباح باستخدام أنشطة حقيقية فقط عندما يكون لدى الشركة معاملات مرتفعة مع الأطراف ذوي العلاقة (قيمة المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة تزيد عن ١% من إجمالي قيمة الأصول). كما توصلت الدراسة إلى أن مجلس الإدارة يقوي العلاقة الإيجابية بين المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة وإدارة الأرباح باستخدام أنشطة حقيقية. بينما تُضعف فعالية لجان المراجعة العلاقة الإيجابية بين المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة وإدارة الأرباح، سواء في عينة الدراسة بالكامل أو في عينة الشركات التي تتصف بارتفاع المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة. وعلى عكس ما توصلت إليه الدراستان السابقتان، توصلت دراسة (Kuan et al. 2010) إلى عدم وجود علاقة بين المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة وإدارة الأرباح، وذلك لعينة من ٥٠ شركة إندونيسية مدرجة بالبورصة خلال عامي ٢٠٠٤، ٢٠٠٥. وتشير نتائج هذه الدراسة إلى أن مجرد وجود معاملات مع

الأطراف ذوي العلاقة في الشركات الإندونيسية لا يشير بالضرورة إلى أن الإدارة تقوم بإدارة الأرباح.

وباستخدام عينة من الشركات الإيطالية، اتفقت دراستا (Marchini et al. 2018 a; b) على وجود علاقة إيجابية بين المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة وإدارة الأرباح. فقد استهدفت دراسة (Marchini et al. 2018 a) اختبار ما إذا كانت الشركات تستخدم المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة لإدارة الأرباح، وذلك باستخدام بيانات عينة من الشركات الإيطالية خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠١٢. وقد توصلت الدراسة إلى أن الإيرادات من المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة من المرجح أن يتم استخدامها لإدارة الأرباح بدرجة أكبر مقارنة بالأنواع الأخرى من المعاملات. كما أن المعاملات مع الشركات الأم النهائية ترتبط باحتمال أقل للتقرير عن زيادة صغيرة في الأرباح مقارنة بالمعاملات الأخرى مع الأطراف ذوي العلاقة. يُضاف إلى ذلك، أن قرار المشاركة في إدارة الأرباح لتحقيق زيادة صغيرة في الأرباح يرتبط بانخفاض جودة الإفصاح. وفي ذات السياق، استهدفت دراسة (Marchini et al. (2018b) اختبار ما إذا كانت الحوكمة الجيدة للشركات قادرة على الحد من إدارة الأرباح من خلال المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة، وذلك باستخدام عينة من الشركات الإيطالية خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠١٢. وقد توصلت الدراسة إلى أن التفاعل بين المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة وحوكمة الشركات يرتبط سلباً بالاستحقاقات غير العادية، مما يشير إلى أن جودة حوكمة الشركات تخفف من الارتباط الإيجابي بين المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة وإدارة الأرباح.

وباستخدام عينة من ٢١٧ شركة بالهند خلال عامي ٢٠١٤، ٢٠١٥، توصلت دراسة (Rasheed and Mallikarjunappa 2018) إلى وجود علاقة إيجابية بين المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة وإدارة الأرباح. كما أوضحت الدراسة عدم وجود تأثير معنوي للقواعد المنظمة الجديدة للمعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة في الحد من إدارة الأرباح.

ومن ناحية أخرى، تناول بعض الدراسات اختبار العلاقة بين المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة وجودة الأرباح، إلا أنه لا يوجد اتفاق بين النتائج التي توصلت إليها تلك الدراسات. فقد استهدفت دراسة (Munir et al. 2013) اختبار تأثير المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة على جودة أرباح الشركات العائلية في ماليزيا مقاسه بجودة الاستحقاقات، وذلك باستخدام عينة من ٢٣٦ شركة ماليزية مدرجة بالبورصة عن عام ٢٠٠٤. وقد توصلت الدراسة إلى وجود

علاقة غير خطية بين الملكية العائلية وجودة الأرباح بالنسبة للشركات التي لديها معاملات كبيرة مع الأطراف ذوي العلاقة. وتشير هذه النتيجة إلى أنه من المرجح ارتفاع جودة الأرباح عند انخفاض الملكية العائلية في الشركات، إلا أنه مع تزايد أهمية الملكية العائلية، فإن أنشطة مصادرة الثروة من خلال المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة تؤثر سلباً على جودة الأرباح.

وباستخدام عينة من ٨٤ شركة مدرجة ببورصة أثينا لأوراق المالية، اختبرت دراسة EI- (Helaly 2016) العلاقة بين المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة وجودة المحاسبة. وقد توصلت الدراسة إلى عدم وجود اختلاف معنوي في جودة المحاسبة - مقاسه بكل من تقلبات التغير في صافي الدخل مقسومة على إجمالي الأصول، ونسبة تقلب التغير في صافي الدخل إلى تقلب التغير في التدفقات النقدية، وعلاقة الارتباط بين الاستحقاقات والتدفقات النقدية، وإدارة الأرباح لتحقيق الأرباح المستهدفة - في الشركات التي لديها معاملات جوهرية مع الأطراف ذوي العلاقة مقارنة بالشركات التي ليس لديها هذه المعاملات.

وأخيراً، استهدفت دراسة (Hasnan et al. 2016) اختبار العلاقة بين المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة وجودة الأرباح مقاسه بجودة الاستحقاقات، بالإضافة إلى اختبار ما إذا كان هناك تأثير لحوكمة الشركات على تعديل هذه العلاقة، وذلك باستخدام عينة من ٢٩٤ شركة ماليزية خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٢. وقد توصلت الدراسة إلى أن وجود المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة يمثل تعارضاً محتملاً في المصالح، والذي يوفر دوافع أكبر للسيطرة على حملة الأسهم لمصادرة ثروة صغار المساهمين، وبالتالي إدارة الأرباح لإخفاء هذا السلوك. ومع ذلك، يتم تخفيف التأثير السلبي مع وجود الحوكمة الجيدة، من خلال مستوى استقلال مجلس الإدارة وجودة المراجعة. وبالتالي، فإن تأثير المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة على جودة الأرباح يكون مشروطاً بآليات الحوكمة.

ويرى الباحث، أن أغلب الدراسات التي تناولت المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة، اهتمت بدراسة علاقتها بإدارة الأرباح. ومع ذلك لم تتفق نتائج هذه الدراسات، وإن كان أغلبها قد أيد وجود علاقة إيجابية بين المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة وإدارة الأرباح، وهو ما يتفق مع منظور المصادرة أو إدارة الأرباح كدافع للمعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة. كما أنه رغم قلة الدراسات التي تناولت العلاقة بين المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة وجودة الأرباح، إلا أنه لم يحدث اتفاق بين تلك الدراسات فيما توصلت إليه من نتائج بشأن هذه العلاقة. ونظراً لتأييد العديد من الدراسات وجود علاقة إيجابية بين المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة وإدارة

الأرباح في العديد من الدول، مما قد يؤدي إلى انخفاض جودة الأرباح، فإنه يمكن اشتقاق الفرض الأول للبحث في صورته البديلة على النحو التالي:

الفرض الأول: توجد علاقة سلبية بين المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة وجودة الأرباح.

٩- الدراسات التي تناولت تأثير دورة حياة الشركة على العلاقة بين المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة وجودة الأرباح، واشتقاق فرض

البحث الثاني

تشير نظرية دورة الحياة إلى أن الشركات تتطور خلال عدة مراحل متميزة. كما تتسم الشركات بخصائص مالية مختلفة خلال مراحل دورة حياتها، بالإضافة إلى أنها تتطلب مهارات إدارية وأولويات واستراتيجيات مختلفة (Hansen et al. 2018). وقد عرفت دراسة (Dickinson 2011) مراحل دورة الحياة بأنها مراحل متميزة ومحددة تنتج عن التغيرات في العوامل الداخلية، مثل: الخيارات الإستراتيجية، والموارد المالية، والقدرة الإدارية، و/ أو العوامل الخارجية مثل: البيئة التنافسية، وعوامل الاقتصاد الكلي. وقد قامت الدراسة بتقسيم مراحل دورة حياة الشركات إلى خمس مراحل، هي: التقديم، والنمو، والنضج، والتدهور، والانسحاب، وذلك باستخدام أنماط التدفقات النقدية للشركة من الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية. وقد استند العديد من الدراسات (e.g., Pachariyanon 2014; Chen 2016; Choi et al. 2016; Nagar and Radhakrishnan 2017; Krishnan et al. 2018) إلى تقسيم مراحل دورة الحياة وفقاً للتقسيم السابق استناداً إلى دراسة (Dickinson 2011).

ونظراً لأن سلوك الشركات يختلف خلال مراحل دورة الحياة، فمن المتوقع أيضاً أن يتغير سلوك التقارير المالية مع مراحل دورة حياة الشركة. وبالتالي، تعكس دورة حياة الشركات نتيجة الاختيارات المحاسبية (Abdullah and Mohd-Saleh 2014).

وقد أشارت دراسة (Krishnan et al. 2018) إلى أنه في مرحلة التقديم، تُولد عمليات الشركة تدفقات نقدية منخفضة، كما أن الاستثمارات والتدفقات الرأسمالية تكون كبيرة، وبالتالي، فإن التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية والاستثمارية تكون سالبة. كما تحتاج الشركة في هذه المرحلة إلى التمويل. يُضاف إلى ذلك، أن الشركات تواجه صعوبات أكبر في الحفاظ على نظام محاسبي ذي جودة مرتفعة؛ نتيجة ضعف الرقابة الداخلية. كما أن مستوى

الاستحقاقات يكون مرتفعاً، بالإضافة إلى توافر الفرص والدوافع لاستخدام الأحكام والتقديرية الإدارية مقارنة بالشركات في مرحلة النضج. وبالتالي، فمن المتوقع أن يكون لدى الشركات في مرحلة التقديم تقارير مالية ذات جودة أقل مقارنة بالشركات في مرحلة النضج.

أما في **مرحلة النمو**، فإنه يكون لدى الشركات استحقاقات إيجابية كبيرة، نتيجة الاستثمارات المرتفعة في رأس المال العامل (Liu 2006). ومن ناحية أخرى، تُولد الأنشطة التشغيلية تدفقات نقدية إيجابية، وينخفض إلى حد ما عدم التأكد فيما يتعلق بفرص النمو المستقبلية، ومع ذلك تظل التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية سالبة، ومن المرجح أن تكون التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية إيجابية. كما أن الشركات قد تواجه في هذه المرحلة صعوبات في الاحتفاظ بنظام فعال للرقابة الداخلية. يُضاف إلى ذلك، أن الشركات ذات النمو المرتفع يتوافر لديها الدافع للتلاعب في الأرباح لتحقيق الأرباح المستهدفة (Krishnan et al. 2018). ويؤيد ذلك ما توصلت إليه دراسة (Choi et al. 2016) من أن الشركات الأمريكية في مرحلة النمو تكون أكثر احتمالاً للوفاء بمستوى الأرباح المستهدف.

أما في **مرحلة النضج**، فإن الشركات تقوم بتخفيض استثماراتها في رأس المال العامل، مما يترتب عليه انخفاض استحقاقات رأس المال العامل في هذه الشركات. يُضاف إلى ذلك، اتخاذ الشركة لقرارات من شأنها المحافظة على استمرارية الأرباح الحالية (Liu 2006). ونتيجة لانخفاض المخاطر وعدم التأكد من الأرباح المستقبلية والتدفقات النقدية، فإن الشركات في هذه المرحلة يتوافر لديها دوافع أقل لإدارة الأرباح. وبصفة عامة، يُتوقع وجود رقابة داخلية ملائمة وكافية لضمان جودة التقارير المالية للشركات (Krishnan et al. 2018). ويؤيد ذلك ما توصلت إليه دراستا (Zadband and Omrani 2014, and Hsu et al. 2015) من ارتفاع جودة الأرباح للشركات التي كانت في مرحلة النضج مقارنة بالشركات التي في مراحل التقديم، والنمو، والانسحاب.

وأخيراً، في **مرحلة التدهور والانسحاب**، تواجه الشركات انخفاضاً في التدفقات النقدية التشغيلية، بالإضافة إلى قيامها بإجراء تعديلات سلبية على استحقاقات رأس المال العامل (Liu 2006). يُضاف إلى ذلك، وجود عدم تأكد بشأن التدفقات النقدية المستقبلية والأرباح والاستثمارات، بالإضافة إلى أن الشركات تواجه انخفاضاً في كل من معدلات النمو والأسعار. ومن ناحية أخرى، قد لا يكون لدى الشركات ذات الأداء المالي الضعيف القدرة على الاستثمار في نظام الرقابة الداخلية، كما يتوافر لدى الشركات في مرحلة الانسحاب دوافع لإقناع أسواق

المال بشأن جدوى عملياتها. لذلك، يتوافر لدى الشركات المتعثرة الدافع لتحريف التقارير المالية لإخفاء التعثر المالي. وبالتالي، فمن المتوقع أن تتمتع الشركات في مرحلتي الانسحاب والتدهور بفرص ودوافع لإدارة الأرباح، مما قد يؤدي إلى انخفاض جودة التقارير المالية (Krishnan et al. 2018). ويتفق ذلك مع ما توصلت إليه دراسة (Nagar and Sen 2017) من أن الشركات الهندية في مرحلة التدهور تكون أكثر احتمالاً للقيام باستخدام إعادة تصنيف بنود قائمة الدخل لتجنب التقرير عن وجود خسائر تشغيلية.

واستناداً إلى ما سبق، فإن المديرين يتمتعون بفرص ودوافع للمشاركة في إدارة الأرباح أثناء مراحل التقديم والنمو والتدهور والانسحاب، مما يؤدي إلى انخفاض جودة التقارير المالية. وعلى العكس، فإن هذه الفرص والدوافع تكون أقل في مرحلة النضج مقارنة بالمرحل الأربعة السابقة. وقد يرجع ذلك إلى ضعف آليات الرقابة الداخلية، وحوكمة الشركات في هذه المراحل مقارنة بمرحلة النضج.

وقد تناول العديد من الدراسات اختبار العلاقة بين دورة حياة الشركة وجودة التقارير المالية، إلا أنه لا يوجد اتفاق بين النتائج التي توصلت إليها تلك الدراسات. فقد استهدفت دراسة (Hsu et al. 2015) اختبار جودة الأرباح خلال مراحل دورة حياة الشركات. وباستخدام عينة من الشركات الأمريكية خلال الفترة 1998-2001، توصلت الدراسة إلى ارتفاع جودة الأرباح للشركات التي كانت في مرحلة النضج - مقاسه باستمرارية الأرباح، والتغير في الاستحقاقات، والارتباط بين الأرباح والتدفقات النقدية من العمليات التشغيلية، وجودة الاستحقاقات - مقارنة بالشركات التي كانت في مراحل التقديم، والنمو، والانسحاب. ويعكس انخفاض جودة الأرباح بالنسبة للشركات في المراحل الثلاث السابقة المخاطر المتزايدة للنمو وانخفاض الميزة التنافسية. وفي ذات السياق، استهدفت دراسة (Choi et al. 2016) اختبار ما إذا كانت دورة حياة الشركات تؤثر على تحقيق مستويات الأرباح المستهدفة أو تجاوزها، وذلك باستخدام عينة من الشركات الأمريكية خلال الفترة 1998-2008. وقد توصلت الدراسة إلى أن دورة حياة الشركات تلعب دوراً مهماً في مقابلة الشركة أو تفوقها على مستوى الأرباح المستهدف. كما توصلت الدراسة إلى أن دورة حياة الشركات تؤثر بشكل معنوي على ميل الشركة إلى مقابلة الأرباح المستهدفة وتنبؤات المحللين الماليين للأرباح. وتشير هذه النتائج إلى أن الشركات في مرحلة النمو تكون أكثر احتمالاً للوفاء بمستوى الأرباح المستهدف.

كما استهدفت دراسة (Krishnan et al. 2018) اختبار العلاقة بين دورة حياة الشركة وجودة التقارير المالية. وباستخدام عينة من الشركات الأمريكية على مدار الفترة ١٩٨٨-٢٠١٢، توصلت الدراسة إلى وجود تباين كبير في جودة التقارير المالية عبر دورة الحياة. إذ يوجد اتجاه يأخذ معكوس حرف U لجودة التقارير المالية. ويشير ذلك إلى أن القيم المطلقة للاستحقاقات غير العادية والإيرادات غير العادية تكون أعلى (أقل) خلال مراحل التقديم والنمو والتدهور والانسحاب (النضج). يُضاف إلى ذلك، أن احتمال إعادة إصدار القوائم المالية يكون أعلى في مراحل التقديم، والتدهور، والانسحاب. في حين أن احتمال اتخاذ إجراءات ضد الشركات من قبل لجنة الأوراق المالية والبورصات يكون أعلى بالنسبة للشركات في مرحلة النمو مقارنة بالشركات في مرحلة النضج.

وقد أضافت دراسة (Chen 2016) بُعداً آخر للدراسات السابقة، من حيث اختبار تأثير الرقابة الداخلية على جودة الأرباح استناداً إلى منظور دورة الحياة باستخدام بيانات الشركات المدرجة بالصين خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٣. وقد توصلت الدراسة إلى أن الرقابة الداخلية عالية الجودة يمكن أن تمنع إدارة الأرباح على أساس الاستحقاقات، وإدارة الأرباح باستخدام أنشطة حقيقية (باستثناء المصروفات التقديرية) بفعالية. ومع ذلك، فإن العلاقة بين جودة الرقابة الداخلية وجودة الأرباح المحاسبية (جودة الاستحقاقات وجودة الأرباح الحقيقية) تختلف خلال مراحل دورة حياة الشركات. إذ إنه توجد علاقة إيجابية بين جودة الرقابة الداخلية وجودة الاستحقاقات في مرحلة النضج، بينما في مرحلتي النمو أو الانسحاب، تكون العلاقة بين جودة الرقابة الداخلية وجودة الاستحقاقات غير معنوية. أما بالنسبة لجودة الأرباح الحقيقية، فإنه يمكن للرقابة الداخلية مرتفعة الجودة في مرحلة الانسحاب تحسين جودة الأرباح، بينما تكون العلاقة في مرحلتي النمو والنضج عكس ذلك.

وبالتطبيق على البيئة الإيرانية، استهدفت دراسة (Moshtagh et al. 2014) تحليل تأثير دورة حياة الشركة على جودة الأرباح، وذلك باستخدام عينة من ١٠٥ شركة مدرجة ببورصة طهران خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠١٢. وقد توصلت الدراسة إلى أن جودة الأرباح لا تتأثر بمراحل دورة حياة الشركة. وفي ذات السياق، استهدفت دراسة (Zadband and Omrani 2014) اختبار تأثير دورة حياة الشركات على جودة التقارير المالية للشركات المدرجة ببورصة طهران. وقد تم استخدام جودة الاستحقاقات، وحجم الاستحقاقات غير العادية كمقياسين لجودة التقارير المالية، كما تم تقسيم الشركات وفقاً لمراحل دورة الحياة (النمو، والنضج، والانسحاب).

وباستخدام عينة من ١١٠ شركة خلال الفترة ٢٠٠٢-٢٠١٣، توصلت الدراسة إلى وجود اختلاف في جودة التقارير المالية في المراحل المختلفة لدورة حياة الشركات (النمو، والنضج، والانسحاب)، حيث إن جودة التقارير المالية تكون عند أعلى مستوى في مرحلة النضج وعند أدنى مستوى في مرحلة النمو.

ولاختبار ما إذا كانت مراحل دورة حياة الشركات تؤثر على الطرق التي تستخدمها الشركات لإدارة الأرباح، استهدفت دراسة (Pachariyanon 2014) اختبار العلاقة بين دورة حياة الشركة واختيار طرق إدارة الأرباح على أساس الاستحقاقات أو إدارة الأرباح باستخدام الأنشطة الحقيقية. وباستخدام عينة من الشركات المدرجة ببورصة طوكيو خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠١٣، توصلت الدراسة إلى وجود علاقة بين مرحلتي التقديم والنمو واختيار طرق إدارة الأرباح على أساس الاستحقاقات، أو إدارة الأرباح على أساس أنشطة حقيقية. فقد توصلت الدراسة إلى زيادة إدارة الأرباح على أساس الاستحقاقات بالشركات في مرحلتي التقديم والنمو، في حين أن إدارة الأرباح على أساس أنشطة حقيقية تنخفض في هذه الشركات. كما توصلت الدراسة إلى أن مديري الشركات في مرحلتي التقديم والنمو يقومون باختيار إدارة الأرباح على أساس الاستحقاقات لتعزيز الدخل الحالي، بدلاً من إدارة الأرباح على أساس أنشطة حقيقية. ويتفق مع ذلك ما توصلت إليه دراسة (Nagar and Radhakrishnan 2017) من أن الشركات في مرحلة النضج، تخفض الإنفاق الاختياري في أنشطة الابتكار والتسويق للتقرير عن أرباح صغيرة بدلاً من الإعلان عن تحقيق خسائر، بينما لا تقوم الشركات بذلك في مرحلتي التقديم والنمو. وقد تم التوصل إلى ذلك اعتماداً على بيانات عينة من الشركات الأمريكية خلال الفترة ١٩٨٧-٢٠١٤.

وفيما يتعلق بأثر دورة حياة الشركة على العلاقة بين المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة وجودة الأرباح، يتضح وجود ندرة - في حدود علم الباحث - في الدراسات التي تناولت هذا الأثر. إذ إن الدراسات التي تناولت الأثر المعدّل على العلاقة السابقة استخدمت متغيرات أخرى بخلاف دورة حياة الشركة. فقد توصلت دراسة Haji-Abdullah and Wan-Hussin (2015) إلى أن الشركات التي تسيطر عليها الملكية العائلية بالميزيا تقيد الأثر الانتهازي للمعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة على إدارة الأرباح باستخدام أنشطة حقيقية. بينما توصلت دراسة (Hasnan et al. 2016) إلى أن التأثير السلبي للمعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة على جودة الأرباح يكون مشروطاً بآليات الحوكمة في الشركات الماليزية، حيث يتم تخفيض

هذا الأثر مع ارتفاع استقلال مجلس الإدارة، وجودة المراجعة. كما توصلت دراسة (Limanto and Herusetya 2017) إلى أن مجلس الإدارة يقوي العلاقة الإيجابية بين المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة وإدارة الأرباح باستخدام أنشطة حقيقية في الشركات الإندونيسية. بينما تُضعف فعالية لجان المراجعة العلاقة الإيجابية بين المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة وإدارة الأرباح. وأخيراً، توصلت دراسة (El-Helaly et al. 2018) إلى أنه من المرجح استخدام المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة كأداة مستقلة لإدارة الأرباح في الشركات اليونانية. كما أن هذه المعاملات تستخدم كبديل لإدارة الأرباح باستخدام أنشطة حقيقية. ومع ذلك، فإن تأثير الاستبدال يكون موجوداً فقط في الشركات التي تم مراجعتها من قبل منشآت المراجعة الأخرى بخلاف منشآت المراجعة الأربع الكبرى.

واستناداً إلى ما سبق، فإنه لا توجد دراسات تحدد الأثر التفاعلي للمعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة ودورة حياة الشركة على جودة الأرباح. ومع ذلك، يشير العديد من الدراسات (e.g., Z-adband and Omrani 2014; Hsu et al. 2015; Chen 2016; Nagar and Radhakrishnan 2017; Krishnan et al. 2018) التي تناولت تأثير دورة حياة الشركة على جودة الأرباح إلى أن جودة الأرباح تختلف خلال مراحل دورة حياة الشركة. كما أن جودة الأرباح بصفة عامة تكون أعلى خلال مرحلة النضج مقارنة بالمرحلة الأخرى لدورة حياة الشركة. وبالتالي، فمن المتوقع اختلاف العلاقة بين المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة وجودة الأرباح على مدار مراحل دورة حياة الشركة. وبناءً على ما تقدم يمكن اشتقاق فرض البحث الثاني في صورته البديلة على النحو التالي:

الفرض الثاني: تختلف العلاقة بين المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة وجودة الأرباح باختلاف مراحل دورة حياة الشركة.

١٠ - الدراسة التطبيقية

تستهدف الدراسة التطبيقية اختبار فرضي البحث والمتعلقان بالعلاقة بين المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة ومقاييس جودة الأرباح، بالإضافة إلى اختبار أثر دورة حياة الشركة على هذه العلاقة، وذلك باستخدام عينة من الشركات المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية. وسوف يعرض الباحث الجوانب التالية: مجتمع وعينة الدراسة، وتوصيف وقياس متغيرات الدراسة، ونموذج الدراسة، والأساليب الإحصائية المستخدمة، والإحصاءات الوصفية لعينة

الدراسة والارتباط بين متغيرات الدراسة، واختبار صلاحية بيانات نموذج الانحدار، وأخيراً نتائج اختبار فرضي البحث، وذلك على النحو التالي:

١-١٠ مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من كافة الشركات المساهمة المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية على مدار فترة ست سنوات من ٢٠١١ إلى ٢٠١٦. ولإجراء الدراسة التطبيقية، قام الباحث باختيار عينة من الشركات في جميع القطاعات ما عدا تلك الشركات التي تنتمي إلى قطاعي البنوك والخدمات المالية. ويرجع ذلك إلى وجود قواعد تنظيمية خاصة بهما، والتي تنعكس على المعلومات الواردة بالتقارير المالية للشركات بهذين القطاعين. كما يُشترط أن تكون الشركة مقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية على مدار الفترة من ٢٠٠٧ إلى ٢٠١٧، بالإضافة إلى توافر التقارير المالية السنوية للشركة على مدار هذه الفترة. ويرجع ذلك - كما سيتضح لاحقاً - إلى أن احتساب المتغيرات المستقلة للدراسة يتطلب بيانات عن خمس سنوات، تبدأ من السنة محل الاختبار والسنوات الأربع السابقة. يُضاف إلى ذلك، أن احتساب جودة الاستحقاقات كمقياس لجودة الأرباح يتطلب بيانات عن التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية عن السنة التالية. وبالتالي، تعطي البيانات المستخدمة في الدراسة فترة إحدى عشرة سنة.

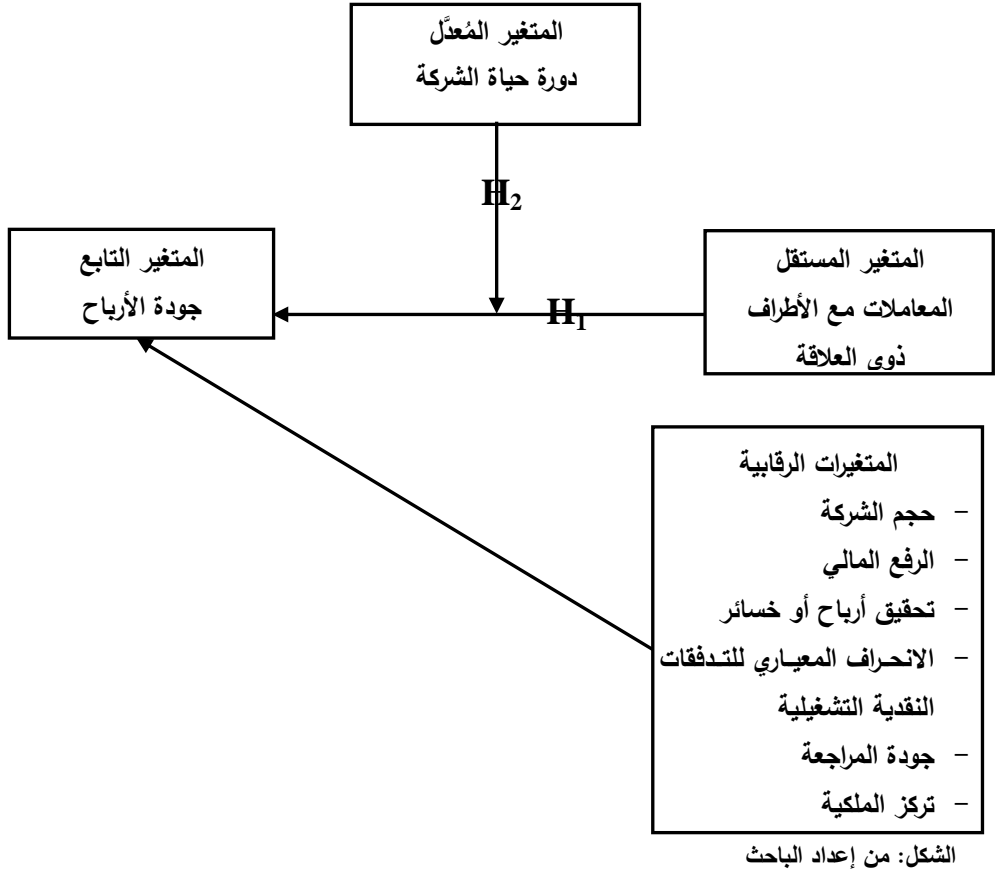
وقد نتج عن ذلك اختيار ٩١ شركة من ١٥ قطاعاً تمثل عينة الدراسة، وبالتالي يكون عدد المشاهدات النهائية للدراسة ٥٤٦ مشاهدة. وقد اعتمد الباحث في الحصول على البيانات اللازمة لإجراء الدراسة التطبيقية على التقارير المالية للشركات، والتي تم الحصول عليها من موقع معلومات مباشر مصر، وموقع شركة مصر لخدمة المعلومات والتجارة، بالإضافة إلى المعلومات المتاحة على المواقع الإلكترونية للشركات. ويوضح الجدول رقم (١) عدد ونسبة شركات عينة الدراسة موزعة وفقاً للقطاعات التي تنتمي إليها.

جدول رقم (١) عدد ونسبة شركات عينة الدراسة موزعة وفقاً للقطاعات

النسبة	عدد شركات العينة	عدد ونسبة الشركات القطاع
%٥,٤٩	٥	قطاع الموارد الأساسية
%٤,٤٠	٤	قطاع الكيماويات
%٢١,٩٨	٢٠	قطاع التشييد ومواد البناء
%١٠,٩٩	١٠	قطاع الأغذية والمشروبات
%٥,٤٩	٥	قطاع الرعاية الصحية والأدوية
%١٣,١٨	١٢	قطاع خدمات ومنتجات صناعية وسيارات
%١,١٠	١	قطاع الغاز والبتترول
%٣,٣٠	٣	قطاع منتجات منزلية وشخصية
%٢٠,٨٨	١٩	قطاع العقارات
%١,١٠	١	قطاع الموزعين وتجارة التجزئة
%١,١٠	١	قطاع الإعلام
%١,١٠	١	قطاع التكنولوجيا
%٢,٢٠	٢	قطاع الاتصالات
%٦,٥٩	٦	قطاع السياحة والترفيه
%١,١٠	١	قطاع المرافق
%١٠٠	٩١	إجمالي عدد الشركات

١٠-٢ توصيف وقياس متغيرات الدراسة

تشمل متغيرات الدراسة ثلاثة متغيرات، هي: المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة، وجودة الأرباح، ودورة حياة الشركة، بالإضافة إلى متغيرات رقابية. ويوضح الشكل رقم (١) نموذج الدراسة.



شكل رقم (١) نموذج الدراسة

وسوف يتناول الباحث في هذا الجزء التعريف بهذه المتغيرات ونماذج قياسها، وذلك على النحو التالي:

١٠-٢-١ المتغير المستقل: المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة

استخدمت الدراسات العديد من المقاييس لقياس المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة. فعلى سبيل المثال، قامت دراسة (Hasnan et al. 2016) بقياس المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة باستخدام كل من عدد وقيمة هذه المعاملات. بينما قامت دراستا (Marchini et al. 2018a, and Rasheed and Mallikarjunappa 2018) باستخدام لوغاريتم قيمة

المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة. وقد استخدمت دراستنا (Wang and Yuan 2012, and Mahtani 2019) أنواعاً محددة من المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة، والتي تشمل: قيمة المبيعات لأطراف ذوي علاقة (Wang and Yuan 2012; Mahtani 2019)، والقروض للأطراف ذوي العلاقة (Mahtani 2019). كما قامت دراسات (Ryngaert and Thomas 2012, El-Helaly 2016, and El-Helaly et al. 2018) بقياس المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة بواسطة متغير وهمي يأخذ القيمة (١) إذا كانت قيمة المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة تزيد عن ١% من إجمالي أصول الشركة، ويأخذ القيمة صفر بخلاف ذلك. ويسمح ذلك بالتغلب على العديد من قضايا أخطاء القياس التي ترجع إلى استخدام قيمة المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة. وسوف يقوم الباحث باستخدام نفس الطريقة المتبعة بواسطة دراسات (Ryngaert and Thomas 2012), (El-Helaly 2016), and El-Helaly et al. (2018) لقياس المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة.

١٠-٢-٢ المتغير التابع: جودة الأرباح

قام الباحث باستخدام أربع خصائص لقياس جودة الأرباح على مستوى كل شركة، والتي تعتمد على بيانات محاسبية، وهي: جودة الاستحقاقات، واستمرارية الأرباح، والمقدرة التنبؤية للأرباح، وتقلب الأرباح. يُضاف إلى ذلك، قيام الباحث باستخدام مقياس مركب composite measure لقياس جودة الأرباح يعتمد على الخصائص الأربع السابقة. وسوف يعرض الباحث هذه الخصائص ومقاييسها على النحو التالي:

١٠-٢-٢-١ جودة الاستحقاقات

تشتمل الأرباح على مكونين: أولهما، التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية، وثانيهما، الاستحقاقات والتي تُعرف بأنها أحكام إدارية وتقديرات حول مدى تحقق الأرباح المستقبلية في التدفقات النقدية. ويتمثل دور الاستحقاقات في تعديل التدفقات النقدية بحيث تعكس أرقام الأرباح أداء الشركة بشكل أفضل (Monem and Farshadfar 2007; Kamarudin and Ismail 2014). وتستند جودة الاستحقاقات كمقياس لجودة الأرباح إلى وجهة النظر بأن الأرباح التي تقترب من التدفقات النقدية تكون جودتها أعلى (الصمادي، وآخرون ٢٠١٢). لذلك، عرفت دراسة (Dechow and Dichev 2002) جودة الاستحقاقات بأنها المدى الذي تظهر فيه الاستحقاقات تحقيق التدفقات النقدية، بحيث تشير المطابقة الضعيفة بينهما إلى انخفاض جودة الاستحقاقات. لذلك، قدمت الدراسة نموذجاً لجودة الأرباح استناداً إلى الفكرة

القائلة بأن الاستحقاقات تقوم بتعديل الاعتراف بالتدفقات النقدية مع مرور الوقت، بحيث تعكس أداء الشركة بشكل أفضل.

وقد قام (Dechow and Dichev 2002) بقياس جودة الاستحقاقات، وبالتالي جودة الأرباح من خلال مقدار خطأ التقدير في الاستحقاقات. إذ إن ارتفاع خطأ التقدير في الاستحقاقات يعني انخفاض جودة الاستحقاقات، وبالتالي انخفاض جودة الأرباح.

وسوف يقوم الباحث بقياس جودة الاستحقاقات باستخدام نموذج (Dechow and Dichev 2002)، والذي يقوم على إجراء انحدار للتغيرات في رأس المال العامل للشركة على التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية للسنة السابقة، والسنة الحالية، والسنة التالية لتقدير جودة الاستحقاقات، وذلك على النحو التالي:

$$TCA_{j,t} = \beta_0 + \beta_1 CFO_{j,t-1} + \beta_2 CFO_{j,t} + \beta_3 CFO_{j,t+1} + v_{j,t} \quad (1)$$

حيث إن:

$TCA_{j,t}$: إجمالي الاستحقاقات المتداولة للشركة z في السنة t (= التغير في الأصول المتداولة - التغير في الالتزامات المتداولة - التغير في النقدية + التغير في الجزء المتداول من الديون طويلة الأجل).

$CFO_{j,t-1}$: التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية للشركة z عن السنة $t-1$.

$CFO_{j,t}$: التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية للشركة z عن السنة t .

$CFO_{j,t+1}$: التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية للشركة z عن السنة $t+1$.

$v_{j,t}$: البواقي المقدر لل نموذج.

جميع المتغيرات مقسومة على متوسط إجمالي الأصول في نهاية السنة t ، والسنة $t-1$. وسيتم تقدير نموذج الانحدار السابق لكل شركة على مدار فترة خمس سنوات تتضمن السنة الحالية والسنوات الأربع السابقة عليها. وسيتم قياس جودة الاستحقاقات على أساس الانحراف المعياري للبواقي المقدر للنموذج السابق. وتشير القيمة المرتفعة (المنخفضة) للانحراف المعياري (σ) للبواقي المقدر ($v_{j,t}$) إلى انخفاض (ارتفاع) جودة الاستحقاقات، وبالتالي جودة الأرباح، وذلك على النحو التالي:

$$AQ_{j,t} = \sigma (v_{j,t}) \quad (2)$$

حيث: $AQ_{j,t}$ هي جودة الاستحقاقات للشركة (j) عن السنة (t).

١٠-٢-٢-٢ استمرارية الأرباح

تشير استمرارية الأرباح إلى احتمال تكرار مستوى أرباح الشركة في الفترات المستقبلية (Nichols and Wahlen 2004)، كما أنها تشير إلى المكون الدائم للأرباح (Monem and Farshadfar 2007)، بالإضافة إلى أنها تشير إلى الارتباط بين الأرباح الحالية والمستقبلية (Altamuro and Beatty 2007).

وقد قام العديد من الدراسات بقياس استمرارية الأرباح عن طريق تقدير الانحدار للقيمة المستقبلية للمتغير على قيمته في الفترة الحالية، أو عن طريق تقدير الانحدار لقيمة المتغير في الفترة الحالية على قيمته في الفترة السابقة. وكلما اقتربت قيمة معامل الانحدار (β) من الواحد، كلما كان المتغير أكثر استمرارية. وعلى العكس، كلما اقتربت قيمة معامل الانحدار من الصفر، كلما دل ذلك على أن المتغير يتصف بأنه مؤقت بدرجة كبيرة (Dechow and Schrand 2004; Barton et al. 2010). ووفقاً مع الدراسات السابقة، فسوف يقوم الباحث بقياس استمرارية الأرباح من خلال نموذج الانحدار التالي:

$$NI_{j,t} = \alpha + \beta NI_{j,t-1} + v_{j,t} \quad (3)$$

حيث إن:

$NI_{j,t}$: صافي الدخل للشركة (j) عن السنة الحالية (t).

$NI_{j,t-1}$: صافي الدخل للشركة (j) عن السنة السابقة (t-1).

$v_{j,t}$: البواقي المقدر للنموذج.

وجميع المتغيرات مقسومة على إجمالي الأصول في بداية السنة المعنية.

وسيتم تقدير نموذج الانحدار السابق لكل شركة بالعينة على مدار فترة خمس سنوات تتضمن السنة الحالية والسنوات الأربع السابقة عليها. وسيتم قياس استمرارية الأرباح من خلال معامل الانحدار. وبالاتفاق مع دراسات (Francis et al. 2004, and Gaio and Raposo 2011, and Sodan 2015)، سوف يتم ضرب معامل الانحدار (β) بالمعادلة رقم (٣) $\times 1 -$ ، بحيث كلما انخفضت قيمة معامل الانحدار، كلما دل ذلك على ارتفاع استمرارية الأرباح، وبالتالي ارتفاع جودة الأرباح. والعكس، كلما زادت قيمة معامل الانحدار، كلما دل ذلك على

أن الأرباح تتصف بأنها مؤقتة وغير مستمرة، وبالتالي تكون الأرباح ذات جودة أقل، وذلك على النحو التالي:

$$PERS_{j,t} = - (\beta) \quad (4)$$

حيث: $PERS_{j,t}$ هي استمرارية الأرباح للشركة (j) عن السنة (t).

١٠-٢-٢-٣ المقدرّة التنبؤية للأرباح

تستند المقدرّة التنبؤية إلى فكرة أن الأرباح مرتفعة الجودة تعتبر أكثر فائدة في التنبؤ بالأرباح المستقبلية (Ewert and Wagenhofer 2015). لذلك، تشير المقدرّة التنبؤية إلى مقدرّة الأرباح على التنبؤ بالأرباح المستقبلية (Monem and Farshadfar 2007; Dichev et al. 2013; Parte Esteban and Garcia 2014).

وقد قدم (Lipe 1990) مقياساً للمقدرة على التنبؤ بالأرباح استناداً إلى تباين الأرباح، حيث إن التباين المرتفع في الأرباح يؤدي إلى انخفاض القدرة على التنبؤ. وبناءً على ذلك يمكن قياس المقدرّة التنبؤية للأرباح باستخدام الجذر التربيعي لتباين الخطأ المقدر من معادلة استمرارية الأرباح (Lipe 1990; Francis et al. 2004).

وبالاتفاق مع دراستي (Lipe 1990, and Francis et al. 2004)، سوف يقوم الباحث بقياس المقدرّة التنبؤية للأرباح باستخدام الجذر التربيعي لتباين الخطأ من معادلة الانحدار رقم (٣)، وذلك على النحو التالي:

$$PRED_{j,t} = \sqrt{\sigma^2 (v_{j,t})} \quad (5)$$

حيث: $PRED_{j,t}$ تشير إلى المقدرّة التنبؤية للأرباح للشركة (j) عن السنة (t). وتشير القيم المرتفعة إلى انخفاض المقدرّة التنبؤية للأرباح، وبالتالي انخفاض جودة الأرباح. بينما تشير القيم المنخفضة إلى ارتفاع المقدرّة التنبؤية للأرباح وبالتالي ارتفاع جودة الأرباح.

١٠-٢-٢-٤ تقلب الأرباح

يعتبر تقلب الأرباح إحدى خصائص الأرباح المشتقة من خصائص السلسلة الزمنية للأرباح، والذي يشير إلى عدم استقرار أرباح الشركة. وبالتالي، يرتبط الغياب النسبي لتقلب الأرباح بارتفاع جودة الأرباح (Schipper and Vincent 2003). وبالاتفاق مع دراسة (Francis et al. 2004)، سوف يقوم الباحث بقياس تقلب الأرباح باستخدام نسبة الانحراف المعياري

للأرباح إلى الانحراف المعياري للتدفقات النقدية من العمليات التشغيلية. وسيتم قياس هذه النسبة لكل شركة على مدار فترة خمس سنوات تتضمن السنة الحالية والسنوات الأربع السابقة على النحو التالي:

$$VOLA_{j,t} = \frac{\sigma(NI_{j,t})}{\sigma(CFO_{j,t})} \quad (6)$$

حيث إن:

$VOLA_{j,t}$: تقلب الأرباح للشركة (j) عن السنة (t).

$\sigma(NI_{j,t})$: الانحراف المعياري لصافي الدخل للشركة (j) خلال الفترة من t-4 إلى الفترة t.

$\sigma(CFO_{j,t})$: الانحراف المعياري للتدفقات النقدية من العمليات التشغيلية للشركة (j) خلال الفترة من t-4 إلى الفترة t.

ويتم قسمة المتغيرين $\sigma(NI_{j,t})$ ، $\sigma(CFO_{j,t})$ على إجمالي الأصول في بداية السنة. وبالتالي، كلما كانت قيمة هذه النسبة أكبر من الواحد، كلما دل ذلك على ارتفاع تقلب الأرباح بالنسبة لتقلب التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية، وبالتالي انخفاض جودة الأرباح. والعكس، كلما كانت قيمة هذه النسبة أقل من الواحد، كلما دل ذلك على انخفاض تقلب الأرباح بالنسبة لتقلب التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية، وبالتالي ارتفاع جودة الأرباح.

١٠-٢-٢-٥ المقياس المركب للأرباح

قام الباحث باحتساب مقياس مركب لجودة الأرباح لكل شركة، للتخفيف من مشكلة التحيز وخطأ القياس في كل مقياس فردي لجودة الأرباح، وذلك بالاتفاق مع العديد من الدراسات (e.g., Francis et al. 2004; Gaio and Raposo 2011; Bhattacharya et al. 2012; Parte Esteban and Garcia 2014; Sodan 2015) باستخدام المنهجية المتبعة في دراسات (Gaio and Raposo 2011, Parte Esteban and Garcia 2014, and Sodan 2015) لاشتقاق المقياس المركب لجودة الأرباح على مستوى كل شركة، وذلك على النحو التالي:

- ترتيب الشركات على مقياس من صفر إلى ١٠٠ وفقاً لكل مقياس من المقاييس الأربعة لجودة الأرباح.
- احتساب المقياس المركب لجودة الأرباح لكل شركة، والذي يساوي متوسط الرتب للمقاييس الأربعة.

- تشير القيمة المرتفعة لرتب المقاييس الفردية، وبالتالي القيمة المرتفعة للمقياس المركب إلى ارتفاع جودة الأرباح.

١٠-٢-٣ المتغير المُعدّل: دورة حياة الشركة

يوجد العديد من المقاييس لقياس دورة حياة الشركة. فمن ناحية، استخدمت دراسة (Anthony and Remesh 1992) مؤشراً شاملاً يتضمن نمو إيرادات المبيعات، وتوزيعات الأرباح، والنفقات الرأسمالية، وعمر الشركة وذلك لتقسيم دورة حياة الشركة. بينما استخدمت دراسة (DeAngelo et al. 2006) نسبة الأرباح المحتجزة إلى حقوق الملكية، أو الأرباح المحتجزة إلى إجمالي الأصول لتقسيم دورة حياة الشركة. وتشير النسبة المنخفضة للأرباح المحتجزة إلى إجمالي الأصول إلى أن الشركة تكون في مرحلة النمو. بينما تشير النسبة المرتفعة للأرباح المحتجزة إلى حقوق الملكية، أو الأرباح المحتجزة إلى إجمالي الأصول إلى أن الشركة أكثر نضجاً ولديها المزيد من الأموال لتوزيع الأرباح.

أما دراسة (Dickinson 2011)، فقد استخدمت التدفقات النقدية لتجسيد الخصائص الاقتصادية لكل مرحلة من مراحل دورة حياة الشركة. فقد قامت الدراسة بتطوير مؤشر لدورة حياة الشركة باستخدام أنماط التدفقات النقدية للشركة من الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية. إذ إن التدفقات النقدية تجسد الاختلافات في ربحية الشركة ونموها ومخاطرها، بالإضافة إلى أن الأرقام المحاسبية تميل إلى أن تعكس مرحلة تطوير الشركات. ونظراً لأن الأنواع الثلاثة من التدفقات النقدية يمكن أن تكون تدفقات نقدية إيجابية أو سلبية، فقد يكون هناك ثمانية أنماط محتملة. وقد قامت (Dickinson 2011) بدمج هذه الأنماط المحتملة في خمس مراحل على النحو الموضح بالجدول رقم (٢).

جدول رقم (٢) الحالات الممكنة للتدفقات النقدية ودورة حياة الشركة*

التدفقات النقدية		دورة حياة الشركة					
التقديم	النمو	النضج	التدهور	التدهور	التدهور	الانسحاب	الانسحاب
-	+	+	-	+	+	-	-
-	-	-	-	+	+	+	+
+	+	-	-	+	-	+	-

* المصدر: (Dickinson 2011).

وسوف يستخدم الباحث منهجية دراسة (Dickinson 2011) في تحديد مراحل دورة حياة الشركات، وبالتالي، تم تقسيم دورة حياة الشركات إلى خمس مراحل، هي: التقديم، والنمو، والنضج، والتدهور، والانسحاب. وقد قام الباحث بدمج مرحلتي التقديم والنمو في مرحلة واحدة، وهي مرحلة النمو. كما تم دمج مرحلتي التدهور والانسحاب في مرحلة واحدة، وهي مرحلة التدهور، وذلك بالاتفاق مع دراسة (Zadband and Omrani 2014). كما يرجع ذلك أيضاً إلى انخفاض عدد المشاهدات في بعض المراحل^(٥). وبناءً على ذلك، استخدم الباحث ثلاث مراحل تعبر عن مراحل دورة حياة الشركات، هي: النمو، والنضج، وأخيراً التدهور.

١٠-٢-٤ متغيرات الرقابة

أوضح العديد من الدراسات (e.g., Gordon and Henry 2005; Aharony et al. 2010; Munir et al. 2013; El-Helaly 2016; Hasnan et al. 2016; Marchini et al. 2018a) وجود بعض العوامل المرتبطة بالشركة، والتي قد تؤثر على جودة الأرباح.

لذلك، سيتم إدراج مجموعة من متغيرات الرقابة، والتي تشمل:

- **حجم الشركة:** ويقاس باللوغاريتم الطبيعي لإجمالي أصول الشركة.
- **الرفع المالي:** ويقاس بنسبة الديون إلى إجمالي الأصول.
- **تحقيق الشركة لأرباح أو خسائر:** ويقاس بمتغير وهمي يأخذ القيمة (١) إذا كانت الشركة قد حققت خسائر في أي سنة من السنوات الخمس بما فيها السنة الحالية، ويأخذ القيمة صفر بخلاف ذلك.
- **الانحراف المعياري للتدفقات النقدية:** ويقاس بالانحراف المعياري للتدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية على مدار فترة خمس سنوات تتضمن السنة الحالية والسنوات الأربع السابقة.
- **جودة المراجعة:** وتقاس بمتغير وهمي يأخذ القيمة (١) إذا تم مراجعة القوائم المالية للشركة من قبل إحدى منشآت المراجعة الشريكة مع إحدى منشآت المراجعة الأربع الكبرى، ويأخذ القيمة صفر بخلاف ذلك.
- **تركز الملكية:** ويقاس بمتغير وهمي يأخذ القيمة (١) إذا كان أحد ملاك الشركة يمتلك ٥% أو أكثر من أسهم الشركة، ويأخذ القيمة صفر بخلاف ذلك.

^(٥) بلغ عدد المشاهدات في المراحل الخمس لدورة حياة الشركات، وهي: التقديم، والنمو، والنضج، والتدهور، والانسحاب ٤٦، ٦١، ٢٣٦، ١٣١،

٧٢ مشاهدة على التوالي.

١٠-٣ نموذج الدراسة

سوف يتم استخدام تحليل الانحدار الخطي المتعدد لاختبار فرضي البحث والليذان يهتمان بالعلاقة بين المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة وجودة الأرباح، بالإضافة إلى الأثر المعدل لدورة حياة الشركة على هذه العلاقة، وذلك على النحو التالي:

أولاً: اختبار العلاقة بين المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة والمقياس المركب لجودة

الأرباح من خلال نموذج الانحدار التالي:

$$EQ_{j,t} = \beta_0 + \beta_1 RPT_{j,t} + \beta_2 SIZE_{j,t} + \beta_3 LEV_{j,t} + \beta_4 EL_{j,t} + \beta_5 SDCASH_{j,t} + \beta_6 AUQ_{j,t} + \beta_7 CON_{j,t} + \varepsilon_{j,t} \quad (7)$$

حيث: $EQ_{j,t}$ المقياس المركب لجودة الأرباح للشركة (j) عن السنة (t). $RPT_{j,t}$ المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة للشركة (j) عن السنة (t). $SIZE_{j,t}$ حجم الشركة. $LEV_{j,t}$ الرفع المالي. $EL_{j,t}$ مؤشر لتحقيق الشركة أرباح أو خسائر. $SDCASH_{j,t}$ الانحراف المعياري للتدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية. $AUQ_{j,t}$ مؤشر لجودة المراجعة. $CON_{j,t}$ تركيز الملكية. $\varepsilon_{j,t}$ حد الخطأ العشوائي.

ثانياً: اختبار العلاقة بين المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة والمقاييس الفردية لجودة الأرباح، والتي تشمل: جودة الاستحقاقات، واستمرارية الأرباح، والمقدرة التنبؤية للأرباح، وأخيراً ثقل الأرباح. وذلك باستخدام النموذج السابق (٧)، ولكن مع استبدال المتغير التابع بالمقياس الفردي المعين.

ثالثاً: اختبار أثر دورة حياة الشركة على العلاقة بين المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة والمقياس المركب لجودة الأرباح من خلال نموذج الانحدار التالي:

$$EQ_{j,t} = \beta_0 + \beta_1 RPT_{j,t} + \beta_2 Growth_{j,t} + \beta_3 Mature_{j,t} + \beta_4 Decline_{j,t} + \beta_5 SIZE_{j,t} + \beta_6 LEV_{j,t} + \beta_7 EL_{j,t} + \beta_8 SDCASH_{j,t} + \beta_9 AUQ_{j,t} + \beta_{10} CON_{j,t} + \beta_{11} RPT * Growth_{j,t} + \beta_{12} RPT * Mature_{j,t} + \beta_{13} RPT * Decline_{j,t} + \varepsilon_{j,t} \quad (8)$$

حيث: يشير المتغير $Growth_{j,t}$ إلى مرحلتي النمو والتقديم، بينما تشير $Mature_{j,t}$ إلى مرحلة النضج، وتشير $Decline_{j,t}$ إلى مرحلتي الانسحاب والتدهور. وباقي المتغيرات كما سبق تعريفها.

رابعاً: اختبار أثر دورة حياة الشركة على العلاقة بين المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة والمقاييس الفردية لجودة الأرباح، وذلك باستخدام النموذج السابق (٨)، ولكن مع استبدال المتغير التابع.

١٠-٤ الأساليب الإحصائية المستخدمة لاختبار فرضي البحث

سوف يستخدم الباحث الإحصاء الوصفي، ومعاملات ارتباط بيرسون، والاتحدار الخطي المتعدد، بجانب استخدام اختبار (t) لاختبار فرضي البحث. كما سيتم استخدام قيمة P.value للحكم على مدى معنوية إحصائية الاختبار عند مستوى ثقة ٩٥%، ومستوى معنوية ٥%.

١٠-٥ الإحصاءات الوصفية لعينة الدراسة والارتباط بين متغيرات الدراسة

يتناول الباحث في هذا الجزء من البحث أهم الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة، وهي: المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة، ومقاييس جودة الأرباح، والتي تشمل: جودة الاستحقاقات، واستمرارية الأرباح، والمقدرة التنبؤية للأرباح، وتقلب الأرباح، بالإضافة إلى المقياس المركب لجودة الأرباح، وأخيراً، دورة حياة الشركة، والتي تتضمن: مرحلة النمو، ومرحلة النضج، ومرحلة التدهور. كما سيتناول الباحث الارتباط بين المتغير المستقل والمتغيرات التابعة للدراسة.

وتشير الإحصاءات الوصفية بالجدول رقم (٣) إلى أن المتوسط الحسابي لكل من قيمة المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة، والمقاييس الأربعة لجودة الأرباح، والتي تشمل: جودة الاستحقاقات، واستمرارية الأرباح، والمقدرة التنبؤية للأرباح، وأخيراً تقلب الأرباح، بالإضافة إلى المقياس المركب لجودة الأرباح لفترة الدراسة مجتمعة كان ٠,١٤٨٥، ٠,٠٤٤٠، ٠,٢٩٢٣، ٠,٠٤١٥، ٠,٨١٠٤، ٥٠ على التوالي. يُضاف إلى ذلك، أن الانحراف المعياري لهذه المتغيرات كان ٠,٣٦٥٥، ٠,٠٤٩٤، ٠,٨٣٢٥، ٠,٠٣٧٤، ١,٠٥١٥، ١٥,٩٩٣٦ على التوالي، وهو أعلى من المتوسط نفسه لتلك المتغيرات فيما عدا المقدرة التنبؤية للأرباح. ويمثل هذا وضعاً طبيعياً في ظل عينة من صناعات مختلفة. أما بالنسبة لمراحل دورة حياة الشركة، فتشير الإحصاءات الوصفية بالجدول رقم (٣) إلى أن المتوسط الحسابي لكل من مرحلة النمو، ومرحلة النضج، ومرحلة التدهور لفترة الدراسة مجتمعة كان ٠,١٩٦٠، ٠,٤٣٢٢، ٠,٣٧١٨، ٠,٤٨٣٧، ٠,٣٩٧٣، ٠,٤٩٥٨، ٠,٤٨٣٧ على التوالي. كما بلغ الانحراف المعياري للمتغيرات الثلاثة ٠,٣٩٧٣، ٠,٤٩٥٨، ٠,٤٨٣٧ على التوالي، وهو أعلى من المتوسط نفسه لتلك المتغيرات.

جدول رقم (٣) بعض الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة عن فترة الدراسة مجتمعة*

الحد الأعلى	الحد الأدنى	الانحراف المعياري	المتوسط	الإحصاءات الوصفية المتغير
٥,٤٣٤٥	٠	٠,٣٦٥٥	٠,١٤٨٥	المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة
٠,٣٤١٧	٠	٠,٠٤٩٤	٠,٠٤٤٠	جودة الاستحقاقات
٦,١٤٠٤	٦,٨٢٠٦-	٠,٨٣٢٥	٠,٢٩٢٣-	استمرارية الأرباح
٠,٣٩١١	٠,٠٠١١	٠,٠٣٧٤	٠,٠٤١٥	المقدرة التنبؤية للأرباح
١١,٤٠٩٥	٠,٠٢٥٣	١,٠٥١٥	٠,٨١٠٤	تقلب الأرباح
٩١,٥٠	١٠,٥٠	١٥,٩٩٣٦	٥٠	المؤشر المركب لجودة الأرباح
١	٠	٠,٣٩٧٣	٠,١٩٦٠	مرحلة النمو
١	٠	٠,٤٩٥٨	٠,٤٣٢٢	مرحلة النضج
١	٠	٠,٤٨٣٧	٠,٣٧١٨	مرحلة التدهور

* عدد المشاهدات للسنوات الست مجتمعة ٥٤٦ مشاهدة، منها ١٠٧ مشاهدة تقع في مرحلة النمو بنسبة ١٩,٦%، ٢٣٦ مشاهدة في مرحلة النضج بنسبة ٤٣,٢%، ٢٠٣ مشاهدة في مرحلة التدهور بنسبة ٣٧,٢%.

وبالنسبة لسنوات الدراسة كل على حده، فتشير الإحصاءات بالجدول رقم (٤) إلى ارتفاع المتوسط الحسابي لقيمة المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة في سنوات ٢٠١١، ٢٠١٣، ٢٠١٦ مقارنة بنظيره لفترة الدراسة مجتمعة، وانخفاضه في السنوات الثلاث الأخرى. أما بالنسبة لمقاييس جودة الأرباح، فتوضح الإحصاءات بالجدول رقم (٤) اختلاف جودة الأرباح من سنة لأخرى. فمن ناحية، توضح الإحصاءات وجود انخفاض طفيف في متوسط الانحراف المعياري للبيانات في سنتي ٢٠١١، ٢٠١٦ عن نظيره لفترة الدراسة مجتمعة، مما يشير إلى ارتفاع جودة الاستحقاقات، وبالتالي جودة الأرباح عن هاتين السنتين مقارنة بفترة الدراسة مجتمعة.

ومن ناحية أخرى، توضح الإحصاءات انخفاض متوسط معامل الانحدار (السالب) للأرباح في السنوات ٢٠١١، ٢٠١٢، ٢٠١٤، ٢٠١٦ مقارنة بنظيره لفترة الدراسة مجتمعة، مما يشير إلى ارتفاع استمرارية الأرباح عن هذه السنوات مقارنة بنظيرها لفترة الدراسة مجتمعة. كما توضح الإحصاءات انخفاض متوسط الجذر التربيعي لتباين الخطأ في سنوات ٢٠١٣، ٢٠١٤، ٢٠١٥ عن نظيره لفترة الدراسة مجتمعة، مما يشير إلى ارتفاع المقدرة التنبؤية للأرباح عن هذه السنوات مقارنة بنظيرها لفترة الدراسة مجتمعة. أما بالنسبة لتقلب الأرباح، فتوضح الإحصاءات

انخفاض متوسط تقلب الأرباح في سنوات ٢٠١١، ٢٠١٢، ٢٠١٥ مقارنة بنظيره لفترة الدراسة مجتمعة، مما يشير إلى ارتفاع جودة الأرباح في هذه السنوات مقارنة بنظيرها لفترة الدراسة مجتمعة. أما بالنسبة للمقياس المركب لجودة الأرباح، فتوضح الإحصاءات ارتفاع متوسط المقياس المركب لجودة الأرباح في سنوات ٢٠١١، ٢٠١٣، ٢٠١٤ عن نظيره لفترة الدراسة مجتمعة. وأخيراً، فيما يتعلق بمراحل دورة حياة الشركة، فتشير الإحصاءات بالجدول رقم (٤) إلى ارتفاع المتوسط الحسابي لمرحلة النمو في سنوات ٢٠١٣، ٢٠١٥، ٢٠١٦ مقارنة بنظيره لفترة الدراسة مجتمعة. أما بالنسبة لمرحلة النضج، فتوضح الإحصاءات ارتفاع متوسطها في سنوات ٢٠١١، ٢٠١٢، ٢٠١٣ عن نظيره لفترة الدراسة مجتمعة. كما تشير الإحصاءات إلى ارتفاع المتوسط الحسابي لمرحلة التدهور في سنوات ٢٠١٢، ٢٠١٤، ٢٠١٥ مقارنة بنظيره لفترة الدراسة مجتمعة.

جدول رقم (٤) المتوسط الحسابي لمتغيرات الدراسة عن كل سنة من سنوات الدراسة

٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	السنة المتغير
٠,١٥٥٧	٠,١٣٦٦	٠,١٣٦٤	٠,١٨١١	٠,١٢٥٧	٠,١٥٥٣	المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة
						جودة الاستحقاقات
٠,٠٤١٨	٠,٠٤٤٤	٠,٠٤٤٤	٠,٠٤٤٠	٠,٠٤٧١	٠,٠٤٢٤	استمرارية الأرباح
٠,٣٥٥٣-	٠,١٩٤٦-	٠,٢٩٦٣-	٠,٢٧٣٨-	٠,٣٠٢٤-	٠,٣٣١٧-	المقدرة التنبؤية للأرباح
٠,٠٤٣٩	٠,٠٣٦٢	٠,٠٣٩٠	٠,٠٣٨٥	٠,٠٤٥٩	٠,٠٤٥٦	تقلب الأرباح
٠,٨٨٧٤	٠,٧٠٣٦	٠,٩٥٧٣	٠,٨٧٧٩	٠,٧٣٥٢	٠,٧٠٠٩	المؤشر المركب لجودة الأرباح
٤٨,٩١٧٦	٤٩,٩٢٠٣	٥٠,٢٦٦٥	٥٠,٦٨١٣	٤٩,٨١٠٤	٥٠,٤٠٣٨	مرحلة النمو*
٠,٢٨٥٧	٠,١٩٧٨	٠,١٨٦٨	٠,٢١٩٨	٠,١٢٠٩	٠,١٦٤٨	مرحلة النضج**
٠,٣٦٢٦	٠,٣٩٥٦	٠,٤٢٨٦	٠,٤٥٠٥	٠,٤٧٢٥	٠,٤٨٣٥	مرحلة التدهور***
٠,٣٥١٧	٠,٤٠٦٦	٠,٣٨٤٦	٠,٣٢٩٧	٠,٤٠٦٦	٠,٣٥١٧	

* عدد المشاهدات لمرحلة النمو في السنوات الست كانت: ١٥، ١١، ٢٠، ١٧، ١٨، ٢٦ مشاهدة على التوالي.

** عدد المشاهدات لمرحلة النضج في السنوات الست كانت: ٤٤، ٤٣، ٤١، ٣٩، ٣٦، ٣٣ مشاهدة على التوالي.

*** عدد المشاهدات لمرحلة التدهور في السنوات الست كانت: ٣٢، ٣٧، ٣٠، ٣٥، ٣٧، ٣٢ مشاهدة على التوالي.

ويوضح الجدول رقم (٥) معاملات ارتباط بيرسون للعلاقة بين متغيرات الدراسة. فمن ناحية، يوجد ارتباط إيجابي ومعنوي عند مستوى معنوية أقل من ١% بين المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة والجذر التربيعي لتباين الخطأ المقدر كمقياس عكسي للمقدرة التنبؤية. فقد بلغ

معامل الارتباط ٠,١٤٥. ويشير ذلك إلى وجود ارتباط سلبي ومعنوي بين المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة والمقدرة التنبؤية للأرباح. كما يوجد ارتباط سلبي ومعنوي عند مستوى معنوية أقل من ١% بين المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة والمقياس المركب لجودة الأرباح. فقد بلغ معامل الارتباط -٠,١٤٨. وعلى العكس، يوجد ارتباط إيجابي ولكن غير معنوي بين المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة وكل من الانحراف المعياري للبواقي كمقياس عكسي لجودة الاستحقاقات، ومعامل الانحدار كمؤشر عكسي لاستمرارية الأرباح. فقد بلغ معامل الارتباط بين المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة والمتغيرين السابقين ٠,٠٠٨، ٠,٠٧٠ على التوالي. ويشير ذلك إلى وجود ارتباط سلبي ولكن غير معنوي بين المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة وكل من جودة الاستحقاقات، واستمرارية الأرباح. كما يوجد ارتباط إيجابي ولكن غير معنوي بين المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة وتقلب الأرباح. إذ بلغ معامل الارتباط بين المتغيرين ٠,٠٥١.

أما بالنسبة للارتباط بين مقاييس جودة الأرباح الفردية، فيوضح الجدول رقم (٥) وجود علاقة إيجابية ومعنوية بين جودة الاستحقاقات والمقدرة التنبؤية للأرباح، حيث بلغ معامل الارتباط بينهما ٠,١١٠. ومن ناحية أخرى، توضح الإحصاءات وجود ارتباط إيجابي ومعنوي بين الجذر التربيعي لتباين الخطأ كمقياس عكسي للمقدرة التنبؤية، وتقلب الأرباح، حيث بلغ معامل الارتباط بينهما ٠,١٨٣. ويشير ذلك إلى وجود ارتباط سلبي ومعنوي بين تقلب الأرباح والمقدرة التنبؤية للأرباح. وتعتبر علاقتنا الارتباط السابقين منطقيتين. إذ إنه كلما زادت جودة الاستحقاقات، والتي تمثل المكون الرئيسي للأرباح بجانب التدفقات النقدية من ناحية، وكلما انخفض تقلب الأرباح من ناحية أخرى، كلما زادت مقدرة هذه الأرباح على التنبؤ بالأرباح المستقبلية. ومع ذلك، تشير الإحصاءات بالجدول رقم (٥) إلى وجود علاقة غير معنوية بين باقي مقاييس جودة الأرباح. ويتفق ذلك مع ما أوضحه (Dechow et al. 2010) من انخفاض الارتباط بين مقاييس جودة الأرباح. وقد يرجع ذلك إلى أن هذه المقاييس تقيس سمات مختلفة للأرباح، رغم أنها تمثل مؤشرات لنفس رقم الأرباح المسجلة.

ومن ناحية أخرى، يوجد ارتباط سلبي ومعنوي بين المقياس المركب لجودة الأرباح وكل من الانحراف المعياري للبواقي (كمقياس عكسي لجودة الاستحقاقات)، ومعامل الانحدار (كمؤشر عكسي لاستمرارية الأرباح)، والجذر التربيعي لتباين الخطأ (كمقياس عكسي للمقدرة التنبؤية للأرباح). فقد بلغ معامل الارتباط بين المقياس المركب لجودة الأرباح وهذه المتغيرات -

٠٠,٣٦٤، ٠٠,٣٧٦-، ٠٠,٦١٩- على التوالي. ويشير ما سبق إلى وجود ارتباط إيجابي ومعنوي بين المقياس المركب لجودة الأرباح وكل من جودة الاستحقاقات، واستمرارية الأرباح، والمقدرة التنبؤية للأرباح. وعلى العكس، يوجد ارتباط سلبي ومعنوي بين المقياس المركب لجودة الأرباح وتقلب الأرباح. فقد بلغ معامل الارتباط بينهما -٠,٣٩٧.

جدول رقم (٥) معاملات ارتباط بيرسون بين متغيرات الدراسة عن فترة الدراسة مجتمعة

المتغير	RPT	AQ	PERS	PRED	VOLA	EQ
RPT	١	٠,٠٠٨ (٠,٨٥٢)	٠,٠٧٠ (٠,١٠٤)	*٠,١٤٥ (٠,٠٠١)	٠,٠٥١ (٠,٢٣٦)	*٠,١٤٨- (٠,٠٠١)
AQ	٠,٠٠٨ (٠,٨٥٢)	١	٠,٠٥٢- (٠,٢٢٣)	*٠,١١٠ (٠,٠١٠)	٠,٠٥٨ (٠,١٧٢)	*٠,٣٦٤- (٠,٠٠٠)
PERS	٠,٠٧٠ (٠,١٠٤)	٠,٠٥٢- (٠,٢٢٣)	١	٠,٠٢٧- (٠,٥٢٥)	٠,٠٥١ (٠,٢٣٧)	*٠,٣٧٦- (٠,٠٠٠)
PRED	*٠,١٤٥ (٠,٠٠١)	*٠,١١٠ (٠,٠١٠)	٠,٠٢٧- (٠,٥٢٥)	١	*٠,١٨٣ (٠,٠٠٠)	*٠,٦١٩- (٠,٠٠٠)
VOLA	٠,٠٥١ (٠,٢٣٦)	٠,٠٥٨ (٠,١٧٢)	٠,٠٥١ (٠,٢٣٧)	*٠,١٨٣ (٠,٠٠٠)	١	*٠,٣٩٧- (٠,٠٠٠)
EQ	*٠,١٤٨- (٠,٠٠١)	*٠,٣٦٤- (٠,٠٠٠)	*٠,٣٧٦- (٠,٠٠٠)	*٠,٦١٩- (٠,٠٠٠)	*٠,٣٩٧- (٠,٠٠٠)	١

حيث: RPT المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة. AQ جودة الاستحقاقات. PERS استمرارية الأرباح. PRED المقدرة التنبؤية للأرباح، مقياسه باستخدام الجذر التربيعي لتباين الخطأ. VOLA تقلب الأرباح. EQ المقياس المركب لجودة الأرباح.

* الأرقام المميزة بنجمة تشير إلى أن الارتباط معنوي عند مستوى معنوية أقل من ١% أو أقل من ٥%، وأن الأرقام بين قوسين تشير إلى مستوى معنوية الارتباط.

١٠-٦ اختبار صلاحية بيانات نموذج الانحدار

قام الباحث بالتحقق من مدى توافر الشروط اللازمة لإجراء تحليل الانحدار الخطي المتعدد، وهي: عدم وجود ارتباط ذاتي خطي بين المتغيرات المستقلة أو الرقابية Multicollinearity، وعدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي Autocorrelation، وأخيراً التوزيع الطبيعي للبواقي residuals.

ويتضح من الجدول رقم (٦) أن قيمة (F) المحسوبة بلغت ٥,١٥٤، كما أن قيمة P.value بلغت ٠,٠٠٠. ويشير ذلك إلى أن نموذج الانحدار معنوي إحصائياً. ولاختبار مدى وجود

ارتباط ذاتي خطي، والذي يُقصد به وجود علاقة ارتباط قوية بين اثنين أو أكثر من المتغيرات المستقلة أو الرقابية، فقد قام الباحث بإيجاد معامل تضخم التباين Variance inflation factor (VIF). وتظهر مشكلة الارتباط الذاتي الخطي إذا كان معامل تضخم التباين الخاص بأي متغير أكبر من ١٠ (Saunders et al. 2016). ويتضح من الجدول رقم (٦) عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي الخطي، نظراً لأن أكبر قيمة لمعامل تضخم التباين (VIF) كانت ١,٣٨٢.

وللتحقق من وجود استقلال بين البواقي - حيث يكون المتغير التابع في فترة ما (t) مرتبطاً بقيمته في الفترة السابقة (t-1) - قام الباحث باستخدام اختبار Durbin Watson، حيث تتراوح قيمة هذه الإحصائية بين صفر، (٤). وتظهر مشكلة الارتباط الذاتي بين حدود الخطأ العشوائي، كلما اقتربت قيمة الإحصائية من (٤)، أما إذا كانت القيمة تساوي أو تقترب من (٢)، فيعني ذلك عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي (Saunders et al. 2016). ويتضح من الجدول رقم (٦) عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي، حيث بلغت قيمة إحصائية Durbin Watson ٢,٠٩٧.

جدول رقم (٦) نتائج تحليل انحدار جودة الأرباح على المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة

معامل تضخم التباين VIF	مستوى المعنوية P.value	قيمة اختبار t	معامل الانحدار β	الإحصاءات المتغير
	٠,٠٠٠	٤,٨٤٦	٤٦,٨٦٨	Constant
١,٢٣٨	٠,٠٠٠	٣,٧٤٠-	٥,٦٣٠-	RPT
١,٣٣٦	٠,٤٤٠	٠,٧٧٣	٠,٣٧٤	SIZE
١,٠٩٦	٠,٠١٦	٢,٤٢٤	٦,٥٧٠	LEV
١,٠٤٢	٠,٠٠٠	٣,٩٧٤-	٧,١٠٦-	EL
١,٠٧٤	٠,٧٣٢	٠,٣٤٣	١,٧٧٢	SDCASH
١,٣٨٢	٠,٤٧٢	٠,٧١٩	١,١٣٣	AUQ
١,٠٥١	٠,١٤٦	١,٤٥٧-	٤,٣٧٢-	CON
معامل التحديد R^2 ٠,٠٦٣				
معامل التحديد المعدل Adjusted R^2 ٠,٠٥١				
قيمة F ٥,١٥٤				
مستوى المعنوية P.value ٠,٠٠٠				
قيمة اختبار Durbin-Watson ٢,٠٩٧				

معادلة الانحدار المستخدمة:

$$EQ_{j,t} = \beta_0 + \beta_1 RPT_{j,t} + \beta_2 SIZE_{j,t} + \beta_3 LEV_{j,t} + \beta_4 EL_{j,t} + \beta_5 SDCASH_{j,t} + \beta_6 AUQ_{j,t} + \beta_7 CON_{j,t} + \varepsilon_{j,t}$$

حيث: EQ المقياس المركب لجودة الأرباح. RPT المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة للشركة. SIZE حجم الشركة. LEV الرفع المالي. EL مؤشر لتحقيق الشركة أرباح أو خسائر. SDCASH الانحراف المعياري للتدفقات النقدية. AUQ مؤشر لجودة المراجعة. CON تركيز الملكية. ε حد الخطأ العشوائي.

وأخيراً، لاختبار ما إذا كانت البواقي تتبع التوزيع الطبيعي أم لا، فقد تم استخدام اختباري كلومجروف سميرنوف Kolmogorov - Smirnov، وشابيرو ويلك Shapiro - Wilk. وإذا كانت قيمة P.value في أي من الاختبارين أكبر من ٥%، يتم قبول فرض العدم القائل بأن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي. ويتضح من الجدول رقم (٧) أن قيمة P.value لاختبار Kolmogorov - Smirnov، واختبار Shapiro - Wilk كانت ٠,٢٠٠، ٠,٤١٣ على التوالي. ويشير ذلك إلى أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

جدول رقم (٧) اختبار اعتدالية البواقي

Shapiro-Wilk			Kolmogorov- Smirnov			
المعنوية	درجات الحرية	الإحصائية	المعنوية	درجات الحرية	الإحصائية	
٠,٤١٣	٥٤٦	٠,٩٩٧	٠,٢٠٠	٥٤٦	٠,٠٢٢	البواقي

١٠-٧ نتائج اختبار فرضي البحث

تستهدف الدراسة في هذا الجزء اختبار فرضي البحث، وذلك باستخدام الانحدار الخطي المتعدد. وقد تم ذلك على أربع مراحل: **المرحلة الأولى**، تهدف إلى اختبار الفرض الأول للبحث على أساس المقياس المركب لجودة الأرباح. أما **المرحلة الثانية**، فتهدف إلى اختبار الفرض الأول للبحث على أساس المقاييس الفردية لجودة الأرباح. وتهدف **المرحلة الثالثة** إلى اختبار الفرض الثاني للبحث على أساس المقياس المركب لجودة الأرباح. أما **المرحلة الرابعة والأخيرة**، فتهدف إلى اختبار الفرض الثاني للبحث على أساس المقاييس الفردية لجودة الأرباح، وذلك على النحو التالي:

١٠-٧-١ نتائج اختبار الفرض الأول للبحث

يستهدف الفرض الأول اختبار العلاقة بين المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة وجودة الأرباح. ولاختبار هذا الفرض، سيتم الاعتماد على تحليل الانحدار الخطي المتعدد، بحيث يتم إجراء انحدار المقياس المركب لجودة الأرباح على المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة، بالإضافة إلى متغيرات الرقابة. ويلي ذلك إعادة الاختبار على أساس المقاييس الفردية لجودة الأرباح.

ويوضح الجدول رقم (٦) نتائج التحليل الإحصائي لانحدار جودة الأرباح على المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة. وتشير نتائج التحليل الإحصائي بالجدول إلى أن نموذج الانحدار كان معنوياً عند مستوى معنوية أقل من ٥%. فقد بلغت قيمة (F) ٥,١٥٤. كما بلغت قيمة P.value للنموذج ٠,٠٠٠. وقد بلغ معامل التحديد (R^2)، ومعامل التحديد المعدل ($Adjusted R^2$) للنموذج ٠,٠٦٣، ٠,٠٥١ على التوالي.

وتوضح نتائج التحليل الإحصائي بالجدول رقم (٦) أن معامل الانحدار لمتغير المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة كان -٥,٦٣٠، وقيمة اختبار (t) -٣,٧٤٠، وقيمة P.value ٠,٠٠٠. ويشير ذلك إلى وجود علاقة سلبية ومعنوية بين المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة وجودة الأرباح مفاسه باستخدام المؤشر المركب.

ويتفق ذلك مع ما توصلت إليه دراسة (Hasnan et al. (2016) من وجود علاقة سلبية بين المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة وجودة الأرباح في الشركات الماليزية. كما تؤيد نتائج الدراسة ما توصل إليه العديد من الدراسات (e.g., Sumiyana and Febrianto 2012; Limanto and Herusetya 2017; Rasheed and Mallikarjunappa 2018) وجود علاقة إيجابية بين المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة وإدارة الأرباح، والتي بدورها تخفض من جودة الأرباح. بينما تختلف نتائج الدراسة عما توصلت إليه دراسة El-Helaly (2016) من عدم وجود علاقة بين المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة وجودة الأرباح في الشركات اليونانية، بالإضافة إلى ما توصلت إليه دراسة (Munir et al. (2013) من وجود علاقة غير خطية بين المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة وجودة الأرباح في الشركات الماليزية.

وعلى مستوى المقاييس الفردية لجودة الأرباح، والتي تشمل: جودة الاستحقاقات، واستمرارية الأرباح، والمقدرة التنبؤية للأرباح، وأخيراً تقلب الأرباح، فقد قام الباحث بإعادة اختبار العلاقة السابقة مع استبدال المتغير التابع (المقياس المركب لجودة الأرباح) بالمقاييس الفردية لجودة الأرباح. وبالتالي، تم استخدام أربعة نماذج لانحدار تختلف فيما بينها في المتغير التابع (مقياس جودة الأرباح)، وذلك على النحو الموضح بالجدول رقم (٨). ويمكن توضيح نتائج الاختبار باستخدام المقاييس الفردية لجودة الأرباح على النحو التالي:

فيما يتعلق بالعلاقة بين المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة وجودة الاستحقاقات كمقياس لجودة الأرباح، توضح نتائج التحليل الإحصائي بالجدول رقم (٨) أن معامل الانحدار لمتغير

المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة كان -0,001، وقيمة اختبار (t) -0,272، وقيمة P.value 0,785. ونظراً لأنه يتم قياس جودة الاستحقاقات بالانحراف المعياري للبواقي المقدره لنموذج الانحدار رقم (1)، فإن ارتفاع (انخفاض) قيمة الانحراف المعياري للبواقي المقدره يشير إلى انخفاض (ارتفاع) جودة الاستحقاقات، وبالتالي جودة الأرباح. ويشير ذلك إلى وجود علاقة إيجابية ولكن غير معنوية بين المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة وجودة الأرباح مقاسه بجودة الاستحقاقات.

وفيما يتعلق بالعلاقة بين المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة واستمرارية الأرباح، فتشير نتائج التحليل الإحصائي بالجدول رقم (8) إلى أن معامل الانحدار لمتغير المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة كان 0,173، وقيمة اختبار (t) 2,170، وقيمة P.value 0,030. ونظراً لأنه يتم قياس استمرارية الأرباح باستخدام القيمة السالبة لمعامل الانحدار من نموذج الانحدار رقم (3)، فإن القيمة المنخفضة لهذا المعامل تشير إلى ارتفاع استمرارية الأرباح، بينما تشير القيمة المرتفعة لمعامل الانحدار إلى أن الأرباح تنصف بأنها مؤقتة وغير مستمرة. وبالتالي، تشير نتائج التحليل الإحصائي إلى أنه كلما زادت المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة، كلما زادت قيمة معامل الانحدار، وهو ما يشير إلى انخفاض استمرارية الأرباح. وبالتالي، توجد علاقة سلبية ومعنوية بين المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة وجودة الأرباح مقاسه باستمرارية الأرباح.

أما فيما يتعلق بالعلاقة بين المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة والمقدرة التنبؤية للأرباح، فتوضح نتائج التحليل الإحصائي بالجدول رقم (8) أن معامل الانحدار لمتغير المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة كان 0,012، وقيمة اختبار (t) 3,405، وقيمة P.value 0,001. ونظراً لأنه يتم قياس المقدرة التنبؤية للأرباح باستخدام الجذر التربيعي لتباين الخطأ، فإن القيم المرتفعة تشير إلى انخفاض المقدرة التنبؤية للأرباح، بينما تشير القيمة المنخفضة إلى ارتفاع جودة الأرباح. ويشير ذلك إلى وجود علاقة إيجابية ومعنوية بين المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة والجذر التربيعي لتباين الخطأ. وبالتالي، كلما زادت المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة كلما زادت قيمة الجذر التربيعي لتباين الخطأ، وهو ما يشير إلى انخفاض المقدرة التنبؤية للأرباح، وبالتالي جودة الأرباح. ويشير ذلك إلى وجود علاقة سلبية ومعنوية بين المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة وجودة الأرباح مقاسه بالمقدرة التنبؤية للأرباح.

وأخيراً، فيما يتعلق بالعلاقة بين المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة وتقلب الأرباح، فتشير نتائج التحليل الإحصائي بالجدول رقم (٨) إلى وجود علاقة إيجابية ولكن غير معنوية بين المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة وتقلب الأرباح كمقياس عكسي لجودة الأرباح. فقد بلغ معامل الانحدار لمتغير المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة 0.088 ، وقيمة اختبار (t) 0.902 ، وقيمة P.value 0.367 . ويشير ذلك إلى أنه كلما زادت المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة كلما زاد تقلب الأرباح، وبالتالي انخفضت جودة الأرباح. ويشير ذلك إلى وجود علاقة سلبية ولكن غير معنوية بين المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة وجودة الأرباح. وبناءً على ذلك، يتم قبول الفرض الأول للبحث بالنسبة للمقياس المركب لجودة الأرباح، وخاصة استمرارية الأرباح، والمقدرة التنبؤية للأرباح. وعدم قبول الفرض نفسه بالنسبة لخاصيتي جودة الاستحقاقات، وتقلب الأرباح.

جدول رقم (٨) نتائج تحليل انحدار مقاييس جودة الأرباح على المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة

VOLA			PRED			PERS			AQ			مؤشر جودة الأرباح
مستوى المعنوية	قيمة الاختبار	معامل الانحدار	مستوى المعنوية	قيمة الاختبار	معامل الانحدار	مستوى المعنوية	قيمة الاختبار	معامل الانحدار	مستوى المعنوية	قيمة الاختبار	معامل الانحدار	الإحصاءات المتغير
P.value	t	β	P.value	t	β	P.value	t	β	P.value	t	β	
٠,٥٦٧	٠,٤٤٤-	٠,٢٧٧-	٠,١٠٩	١,٦٠٤	٠,٠٣٥	٠,٢٥٢	١,١٤٤-	٠,٥٨٦-	٠,٠٠٣	٣,٠١٩	٠,٠٩١	Constant
٠,٣٦٧	٠,٩٠٢	٠,٠٨٨	٠,٠٠١	٣,٤٠٥	٠,٠١٢	٠,٠٣٠	٢,١٧٠	٠,١٧٣	٠,٧٨٥	٠,٢٧٢-	٠,٠٠١-	RPT
٠,٠٦٧	١,٨٣٦	٠,٠٥٧	٠,٥٣٨	١,٦١٦-	٠,٠٠١-	٠,٤٧٤	٠,٧١٧	٠,٠١٨	٠,١٨٣	١,٣٣٤-	٠,٠٠٢-	SIZE
٠,٠٠١	٣,٣٥٢-	٠,٥٨٦-	٠,٠٨٢	١,٧٤٤-	٠,٠١١-	٠,٠١٥	٢,٤٣٦-	٠,٣٥٠-	٠,٠١٨	٢,٣٧٧	٠,٠٢٠	LEV
٠,٠٠٠	٤,٠٤٦	٠,٤٦٦	٠,٠٠١	٣,٤٨٠	٠,٠١٤	٠,٢٥١	١,١٤٩-	٠,١٠٩-	٠,٤٠٤	٠,٨٣٥-	٠,٠٠٥-	EL
٠,٠٠٠	٤,٨٦٤-	١,٦٢١-	٠,٠٠٠	٦,١٢٠	٠,٠٧١	٠,٣٥٢	٠,٩٣٢-	٠,٢٥٥-	٠,٠٨٩	١,٧٠٣	٠,٠٢٨	SDCASH
٠,٥١٨	٠,٦٤٧	٠,٠٦٦	٠,٠٦٠	١,٨٨٢-	٠,٠٠٧-	٠,٠٨٦	١,٧٢٢-	٠,١٤٤-	٠,٠٧٠	١,٨١٥	٠,٠٠٩	AUQ
٠,٣٨٧	٠,٨٦٥	٠,١٦٧	٠,٠٤٠	٢,٠٦٣	٠,٠١٤	٠,٤٨٣	٠,٧٠١	٠,١١١	٠,٠٢٢	٢,٣٠١-	٠,٠٢٢-	CON
٠,٠٩٩			٠,١٢٦			٠,٠٣٠			٠,٠٣٦			معامل التحديد R ²
٠,٠٨٧			٠,١١٥			٠,٠١٨			٠,٠٢٣			معامل التحديد المعدل R ²
٨,٤٠١			١١,١٠٨			٢,٣٩٣			٢,٨٣٣			Adjusted F قيمة
٠,٠٠٠			٠,٠٠٠			٠,٠٢٠			٠,٠٠٧			مستوى المعنوية P.value
١,٦٦٧			٢,١٠٥			١,٩٤٢			٢,١٠١			اختبار Durbin-Watson

معادلة الانحدار المستخدمة:

$$EQ_{j,t} = \beta_0 + \beta_1 RPT_{j,t} + \beta_2 SIZE_{j,t} + \beta_3 LEV_{j,t} + \beta_4 EL_{j,t} + \beta_5 SDCASH_{j,t} + \beta_6 AUQ_{j,t} + \beta_7 CON_{j,t} + \varepsilon_{j,t}$$

حيث: EQ المقاييس الفردية لجودة الأرباح، وهي: AQ جودة الاستحقاقات. PERS استمرارية الأرباح. PRED المقدر

التنبؤية للأرباح. VOLA تقلب الأرباح. وباقي المتغيرات كما سبق تعريفها بالجدول رقم (٦).

ويرى الباحث، أن اختلاف نتائج اختبار الفرض الأول للبحث باختلاف مقاييس جودة الأرباح، يؤيد ما توصلت إليه دراسة (Dechow et al. (2010 من أن تلك المقاييس تقيس سمات مختلفة للأرباح، رغم أنها تعتمد على نفس رقم الأرباح.

١٠-٧-٢ نتائج اختبار الفرض الثاني للبحث

يستهدف الفرض الثاني اختبار مدى تأثير دورة حياة الشركة على العلاقة بين المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة وجودة الأرباح. ولاختبار هذا الفرض، قام الباحث بإعادة اختبار نموذج الانحدار بعد إدراج متغير دورة حياة الشركة، والذي يشمل ثلاثة متغيرات في النموذج، هي: مرحلة النمو، ومرحلة النضج، ومرحلة التدهور، بالإضافة إلى إدراج ثلاثة متغيرات تمثل التفاعل بين متغير المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة ومراحل دورة حياة الشركة. ولتحقق مما إذا كان لدورة حياة الشركة تأثير على العلاقة السابقة، يتم الاعتماد على معاملات الانحدار للمتغيرات التي تمثل التفاعل بين دورة الحياة والمعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة، بحيث إذا كانت هذه المعاملات معنوية إحصائياً دل ذلك على وجود تأثير لدورة حياة الشركة على العلاقة السابقة.

وتشير نتائج التحليل الإحصائي بالجدول رقم (٩) إلى وجود تأثير إيجابي ومعنوي لمرحلتين النضج، والتدهور على جودة الأرباح مقاسه بالمقياس المركب لجودة الأرباح. فقد بلغ معامل الانحدار للمرحلتين: ٢٢,٩٢١، ٢٢,٢٦١ على التوالي. كما بلغت قيمة اختبار (t) للمتغيرين ٢,٠٦٦، ١,٩٩٠ على التوالي. وقد بلغت قيمة P.value ٠,٠٣٩، ٠,٠٤٧ للمتغيرين على التوالي. أما بالنسبة لمرحلة النمو، فتوضح نتائج التحليل الإحصائي بالجدول رقم (٩) وجود تأثير إيجابي ولكن غير معنوي لمرحلة النمو على جودة الأرباح مقاسه بالمقياس المركب لجودة الأرباح. فقد بلغ معامل الانحدار ٢١,١٧٠، وقيمة اختبار (t) ١,٨٨٣، وقيمة P.value ٠,٠٦٠.

وبالنسبة للتأثير المعدل لدورة حياة الشركة على العلاقة بين المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة وجودة الأرباح، تشير نتائج التحليل الإحصائي بالجدول رقم (٩) إلى وجود علاقة إيجابية ومعنوية بين المتغير التفاعلي لمرحلة النضج والمعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة ومتغير جودة الأرباح. فقد بلغ معامل الانحدار للمتغير التفاعلي ٩,٤٢٩، وقيمة اختبار (t) ١,٩٧٧، وقيمة P.value ٠,٠٤٩. ويشير ذلك إلى أن مرحلة النضج قد خفضت من التأثير السلبي للمعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة على جودة الأرباح.

جدول رقم (٩) نتائج تحليل انحدار جودة الأرباح على المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة ودورة حياة الشركة

مستوى المعنوية P.value	قيمة اختبار t	معامل الانحدار β	الإحصاءات المتغير
٠,٠٨٢	١,٧٤٥	٢٥,١٢٩	Constant
٠,٠٠٧	٢,٧٠٩-	١٣,١٦٢-	RPT
٠,٠٦٠	١,٨٨٣	٢١,١٧٠	GROWTH
٠,٠٣٩	٢,٠٦٦	٢٢,٩٢١	MATURE
٠,٠٤٧	١,٩٩٠	٢٢,٢٦١	DECLINE
٠,٥٠٢	٠,٦٧٢	٠,٣٢٦	SIZE
٠,٠١٤	٢,٤٥٤	٦,٦٢٩	LEV
٠,٠٠٠	٣,٧٩٠-	٦,٧٨٥-	EL
٠,٧٤٧	٠,٣٢٢	١,٦٧٥	SDCASH
٠,٢٦٨	١,١١٠	١,٧٦١	AUQ
٠,١٣٧	١,٤٩٠-	٤,٤٩٣-	CON
٠,١٤٠	١,٤٧٦	٧,٤٧٦	RPT*GROWTH
٠,٠٤٩	١,٩٧٧	٩,٤٢٩	RPT*MATURE
٠,٣٢١	٠,٩٩٤	٥,٤٤٦	RPT*DECLINE
معامل التحديد R^2 ٠,٠٨٤			
معامل التحديد المعدل $Adjusted R^2$ ٠,٠٦٢			
قيمة F ٣,٧٥٨			
مستوى المعنوية P.value ٠,٠٠٠			
اختبار Durbin-Watson ٢,١٠٤			

معادلة الانحدار المستخدمة:

$$EQ_{j,t} = \beta_0 + \beta_1 RPT_{j,t} + \beta_2 Growth_{j,t} + \beta_3 Mature_{j,t} + \beta_4 Decline_{j,t} + \beta_5 SIZE_{j,t} + \beta_6 LEV_{j,t} + \beta_7 EL_{j,t} + \beta_8 SDCASH_{j,t} + \beta_9 AUQ_{j,t} + \beta_{10} CON_{j,t} + \beta_{11} RPT*Growth_{j,t} + \beta_{12} RPT*Mature_{j,t} + \beta_{13} RPT*Decline_{j,t} + \varepsilon_{j,t}$$

أما بالنسبة للمرحلتين الأخرتين لدورة حياة الشركة، وهما: مرحلة النمو، ومرحلة التدهور، فتشير نتائج التحليل الإحصائي بالجدول رقم (٩) إلى عدم وجود تأثير معنوي لهما على العلاقة بين المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة وجودة الأرباح. فقد بلغ معامل الانحدار للمتغير التفاعلي لمرحلتَي النمو والتدهور ٧,٤٧٦، ٥,٤٤٦ على التوالي، كما بلغت قيمة اختبار (t) ١,٤٧٦، ٠,٩٩٤ على التوالي. وقد بلغت قيمة P.value ٠,١٤٠، ٠,٣٢١ للمتغيرين على التوالي. ويتفق ذلك مع ما توصلت إليه دراستا (Zadband and Omrani 2014, and Hsu et al. 2015) من ارتفاع جودة الأرباح للشركات التي كانت في مرحلة النضج مقارنة بالشركات في مرحلتَي النمو، والتدهور.

وعلى مستوى المقاييس الفردية لجودة الأرباح، فقد قام الباحث بإعادة اختبار العلاقة السابقة مع استبدال المتغير التابع (المقياس المركب لجودة الأرباح) بالمقاييس الفردية لجودة الأرباح، وذلك على النحو الموضح بالجدول رقم (١٠). ويمكن توضيح نتائج الاختبار باستخدام المقاييس الفردية لجودة الأرباح على النحو التالي:

فيما يتعلق بالتأثير المُعدّل لدورة حياة الشركة على العلاقة بين المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة وجودة الاستحقاقات، توضح نتائج التحليل الإحصائي بالجدول رقم (١٠) عدم وجود تأثير معنوي للمراحل الثلاث على العلاقة بين المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة وجودة الاستحقاقات. فقد بلغ معامل الانحدار للمتغير التفاعلي للمراحل الثلاث: النمو، والنضج، والتدهور -٠,٠١١، -٠,٠١٣، -٠,٠٠٦ على التوالي، كما بلغت قيمة اختبار (t) -٠,٧١٠، -٠,٨٦٣، -٠,٣٥٤ للمتغيرات الثلاثة على التوالي. وقد بلغت قيمة P.value ٠,٤٧٨، ٠,٣٨٨، ٠,٧٢٤ على التوالي. ويتفق ذلك مع ما توصلت إليه دراسة (Moshtagh et al. 2014) من أن جودة الأرباح لا تتأثر بمراحل دورة حياة الشركة.

أما فيما يتعلق بالتأثير المُعدّل لدورة حياة الشركة على العلاقة بين المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة واستمرارية الأرباح، فتشير نتائج التحليل الإحصائي بالجدول رقم (١٠) إلى عدم وجود علاقة معنوية بين المتغير التفاعلي للمراحل الثلاث لدورة حياة الشركة واستمرارية الأرباح. ويشير ذلك إلى عدم وجود تأثير معنوي للمراحل الثلاث على العلاقة بين المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة واستمرارية الأرباح. فقد بلغ معامل الانحدار للمتغير التفاعلي للمراحل الثلاث: النمو، والنضج، والتدهور -٠,١٨٦، -٠,٤٩٥، -٠,٣٦٤ على التوالي، كما بلغت قيمة اختبار (t) -٠,٦٩١، -١,٩٤٩، -١,٢٤٩ للمتغيرات الثلاثة على التوالي. وقد

بلغت قيمة P.value ٠,٤٩٠، ٠,٠٥٢، ٠,٢١٢، على التوالي. ويختلف ذلك عما توصلت إليه دراسة (Hsu et al. 2015) من ارتفاع جودة الأرباح للشركات التي كانت في مرحلة النضج، مقاسه باستمرارية الأرباح مقارنة بالشركات في مرحلتي النمو، والتدهور.

وفيما يتعلق بالتأثير المُعدّل لدورة حياة الشركة على العلاقة بين المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة والمقدرة التنبؤية للأرباح، فتوضح نتائج التحليل الإحصائي بالجدول رقم (١٠) وجود علاقة غير معنوية بين المتغير التفاعلي للمراحل الثلاث لدورة حياة الشركة والمقدرة التنبؤية للأرباح. ويشير ذلك إلى عدم وجود تأثير معنوي للمراحل الثلاث على العلاقة بين المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة والمقدرة التنبؤية للأرباح. فقد بلغ معامل الانحدار للمتغير التفاعلي لمراحل النمو، والنضج، والتدهور -٠,٠٠٨، -٠,٠٠٨، ٠,٠٠٤، على التوالي، كما بلغت قيمة اختبار (t) -٠,٦٩٤، -٠,٧٠٠، ٠,٢٩٦، للمتغيرات الثلاثة على التوالي. وقد بلغت قيمة P.value ٠,٤٨٨، ٠,٤٨٤، ٠,٧٦٨، على التوالي.

وأخيراً، فيما يتعلق بالتأثير المُعدّل لدورة حياة الشركة على العلاقة بين المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة وتقلب الأرباح، توضح نتائج التحليل الإحصائي بالجدول رقم (١٠) وجود علاقة إيجابية ومعنوية بين تقلب الأرباح والمتغير التفاعلي لمرحلة النمو والمعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة. فقد بلغ معامل الانحدار للمتغير التفاعلي ٠,٦٨٣، وقيمة اختبار (t) ٢,٠٩٣، وقيمة P.value ٠,٠٣٧. ويشير ذلك إلى أنه في مرحلة النمو يزداد التأثير الإيجابي للمعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة على تقلب الأرباح. ويمكن تفسير ذلك بأنه خلال هذه المرحلة قد تلجأ الشركات إلى المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة لتحقيق الأرباح المستهدفة. ويتفق ذلك مع ما أوضحته دراستا (Choi et al. (2016), and Krishnan et al. 2018) من توافر الدافع لدى الشركات التي كانت في مرحلة النمو للتلاعب في الأرباح لتحقيق الأرباح المستهدفة. ومن ناحية أخرى، توضح نتائج التحليل الإحصائي وجود علاقة إيجابية ولكن غير معنوية بين المتغير التفاعلي لمرحلتي النضج، والتدهور وتقلب الأرباح. ويشير ذلك إلى عدم وجود تأثير معنوي لهاتين المرحلتين على العلاقة بين المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة وتقلب الأرباح. فقد بلغ معامل الانحدار للمتغير التفاعلي للمرحلتين ٠,٣٣٣، ٠,٥٩٩، على التوالي، كما بلغت قيمة اختبار (t) ١,٠٨٣، ١,٦٩٦، للمتغيرين على التوالي. وقد بلغت قيمة P.value ٠,٢٧٩، ٠,٠٩٠، للمتغيرين على التوالي.

وبناءً على ذلك، يتم قبول الفرض الثاني للبحث بالنسبة لكل من المقياس المركب لجودة الأرباح، وخاصةً تقلب الأرباح. وعدم قبوله بالنسبة للخصائص الأخرى لجودة الأرباح.

وفيما يتعلق بمتغيرات الرقابة، فتشير نتائج التحليل الإحصائي بالجدول رقم (٦) إلى وجود علاقة إيجابية ومعنوية بين الرفع المالي وجودة الأرباح. فقد بلغ معامل الانحدار ٠,٥٧٠، وقيمة اختبار (t) ٢,٤٢٤، وقيمة P.value ٠,٠١٦. ومن ناحية أخرى، تشير نتائج التحليل الإحصائي بالجدول رقم (٤) إلى وجود علاقة سلبية ومعنوية بين تحقيق الشركة لخسائر وجودة الأرباح. إذ بلغت قيمة معامل الانحدار -٧,١٠٦، وقيمة اختبار (t) -٣,٩٧٤، وقيمة P.value ٠,٠٠٠^(٦). ومن ناحية أخرى، تشير نتائج التحليل الإحصائي بالجدول إلى عدم وجود علاقة معنوية بين باقي متغيرات الرقابة وجودة الأرباح.

^(٦) تم تأييد هذه النتائج من خلال نتائج التحليل الإحصائي بالجدول رقم (٩).

جدول رقم (١٠) نتائج تحليل انحدار مقاييس جودة الأرباح على المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة ودورة حياة الشركة

VOLA			PRED			PERS			AQ			مؤشر جودة الأرباح
مستوى المعنوية	قيمة الاختبار	معامل الانحدار	مستوى المعنوية	قيمة الاختبار	معامل الانحدار	مستوى المعنوية	قيمة الاختبار	معامل الانحدار	مستوى المعنوية	قيمة الاختبار	معامل الانحدار	الإحصاءات
P.value	t	β	P.value	t	β	P.value	t	β	P.value	t	β	المتغير
٠,٩٩٠	٠,٠١٢	٠,٠١١	٠,٠٩٨	١,٦٥٩	٠,٠٥٤	٠,٨٠٢	٠,٢٥٠-	٠,١٩٢-	٠,٠٢٦	٢,٢٢٦	٠,١٠١	Constant
٠,١٩٦	١,٢٩٥-	٠,٤٠٦-	٠,١٧١	١,٣٧٠	٠,٠١٥	٠,٠٣٤	٢,١٢٠	٠,٥٤٩	٠,٥٧٨	٠,٥٥٦	٠,٠٠٩	RPT
٠,٥٢٨	٠,٦٣١-	٠,٤٥٨-	٠,٥٧٧	٠,٥٥٨-	٠,٠١٤-	٠,٣٨٢	٠,٨٧٦-	٠,٥٢٤-	٠,٦٧٣	٠,٤٢٢-	٠,٠١٥-	GROWTH
٠,٤٢٧	٠,٧٩٦-	٠,٥٦٩-	٠,٤٢٩	٠,٧٩٢-	٠,٠٢٠-	٠,٥٠١	٠,٦٧٣-	٠,٣٩٨-	٠,٧٠٤	٠,٣٨٠-	٠,٠١٣-	MATURE
٠,٥١٣	٠,٦٥٤-	٠,٤٧٢-	٠,٣٦٩	٠,٨٩٩-	٠,٠٢٣-	٠,٥٢٠	٠,٦٤٤-	٠,٣٨٤-	٠,٨٦٠	٠,١٧٦-	٠,٠٠٦-	DECLINE
٠,٠٢٩	٢,١٨٤	٠,٠٦٨	٠,٥٥٢	٠,٥٩٦-	٠,٠٠١-	٠,٤٢٠	٠,٨٠٨	٠,٠٢١	٠,٢٠٣	١,٢٢٣-	٠,٠٠٢-	SIZE
٠,٠٠١	٣,٤٩١-	٠,٦٠٨-	٠,٠٦٩	١,٨٢٥-	٠,٠١١-	٠,٠١٨	٢,٣٧٨-	٠,٣٤٢-	٠,٠١٥	٢,٤٥٠	٠,٠٢١	LEV
٠,٠٠٠	٣,٩١٥	٠,٤٥٢	٠,٠٠١	٣,٤٣٣	٠,٠١٤	٠,٢١٠	١,٢٥٤-	٠,١٢٠-	٠,٣٥٢	٠,٩٢٢-	٠,٠٠٥-	EL
٠,٠٠٠	٥,١٦٧-	١,٧٣٢-	٠,٠٠٠	٥,٩٧٦	٠,٠٠١	٠,٤٢١	٠,٨٠٥-	٠,٢٢٣-	٠,١٢٧	١,٥٣٠	٠,٠٢٥	SDCASH
٠,٨٢٥	٠,٢٢١	٠,٠٢٣	٠,٠٣٥	٢,١١١-	٠,٠٠٨-	٠,٠٦٠	١,٨٨٣-	٠,١٥٩-	٠,١١٩	١,٥٦٠	٠,٠٠٨	AUQ
٠,٢٩٥	١,٠٤٨	٠,٢٠٤	٠,٠٢٧	٢,٢١٢	٠,٠١٥	٠,٥٥١	٠,٥٩٧	٠,٠٩٦	٠,٠٢٩	٢,١٨٤-	٠,٠٢١-	CON
٠,٠٣٧	٢,٠٩٣	٠,٦٨٣	٠,٤٨٨	٠,٦٩٤-	٠,٠٠٨-	٠,٤٩٠	٠,٦٩١-	٠,١٨٦-	٠,٤٧٨	٠,٧١٠-	٠,٠١١-	RPT*GROWTH
٠,٢٧٩	١,٠٨٣	٠,٣٣٣	٠,٤٨٤	٠,٧٠٠-	٠,٠٠٨-	٠,٥٥٢	١,٩٤٩-	٠,٤٩٥-	٠,٣٨٨	٠,٨٦٣-	٠,٠١٣-	RPT*MATURE
٠,٠٩٠	١,٦٩٦	٠,٥٩٩	٠,٧٦٨	٠,٢٩٦	٠,٠٠٤	٠,٢١٢	١,٢٤٩-	٠,٣٦٤-	٠,٧٢٤	٠,٣٥٤-	٠,٠٠٦-	RPT*DECLINE
٠,١١٩			٠,١٣٦			٠,٠٤١			٠,٠٤٨			معامل التحديد R ²
٠,٠٩٨			٠,١١٥			٠,٠١٨			٠,٠٢٤			معامل التحديد المعنول
٥,٥٤٠			٦,٤٥٤			١,٧٦٩			٢,٠٤٩			قيمة F
٠,٠٠٠			٠,٠٠٠			٠,٠٤٥			٠,٠١٦			مستوى المعنوية P.value
١,٦٨٠			٢,٠٩٧			١,٩٥٧			٢,٠٩٧			اختبار Durbin-Watson

معادلة الانحدار المستخدمة:

$$EQ_{j,t} = \beta_0 + \beta_1 RPT_{j,t} + \beta_2 Growth_{j,t} + \beta_3 Mature_{j,t} + \beta_4 Decline_{j,t} + \beta_5 SIZE_{j,t} + \beta_6 LEV_{j,t} + \beta_7 EL_{j,t} + \beta_8 SDCASH_{j,t} + \beta_9 AUQ_{j,t} + \beta_{10} CON_{j,t} + \beta_{11} RPT * Growth_{j,t} + \beta_{12} RPT * Mature_{j,t} + \beta_{13} RPT * Decline_{j,t} + \varepsilon_{j,t}$$

حيث: EQ_t المقاييس الفردية لجودة الأرباح، وهي: AQ جودة الاستحقاقات. PERS استمرارية الأرباح. PRED المقدرة

التنبؤية للأرباح. VOLA تقلب الأرباح. وباقي المتغيرات كما سبق تعريفها بالجدول رقم (٩).

١١ - خلاصة البحث وتوصياته ومجالات البحث المقترحة

استهدف هذا البحث دراسة العلاقة بين المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة وجودة الأرباح، وذلك استناداً إلى مجموعة من خصائص جودة الأرباح التي تعتمد على بيانات محاسبية، تتضمن: جودة الاستحقاقات، واستمرارية الأرباح، والمقدرة التنبؤية للأرباح، وأخيراً تقلب الأرباح. كما استهدف البحث أيضاً اختبار تأثير مراحل دورة حياة الشركة على العلاقة السابقة، وذلك باستخدام عينة من الشركات غير المالية المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية عن فترة ست سنوات ٢٠١١-٢٠١٦.

وقد خلص الباحث إلى وجود اتفاق بين معايير المحاسبة سواء الدولية أو الأمريكية أو المصرية بشأن تحديد المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة وكذلك، تعريف هذه الأطراف، بالإضافة إلى متطلبات الإفصاح التي يجب على الشركات الالتزام بها فيما يتعلق بهذه المعاملات. ومن ناحية أخرى، خلص الباحث إلى عدم وجود اتفاق بشأن تعريف جودة الأرباح، والذي قد يرجع إلى تعدد أبعاد مفهوم جودة الأرباح والتي يتناول كل منها سمة معينة للأرباح. كما تتعدد المقاييس المستخدمة في قياس جودة الأرباح تبعاً للخاصية التي يسعى الباحث إلى دراستها.

وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة سلبية ومعنوية بين المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة وجودة الأرباح مقياسه باستخدام المؤشر المركب. أما فيما يتعلق بالمقاييس الفردية لجودة الأرباح، والتي تشمل: جودة الاستحقاقات، واستمرارية الأرباح، والمقدرة التنبؤية للأرباح، وأخيراً تقلب الأرباح، فقد أظهرت النتائج وجود علاقة سلبية ومعنوية بين المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة وجودة الأرباح مقياسه بكل من استمرارية الأرباح، والمقدرة التنبؤية للأرباح. بينما أظهرت النتائج وجود علاقة إيجابية ولكن غير معنوية بين المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة وجودة الأرباح مقياسه بجودة الاستحقاقات. كما أظهرت النتائج وجود علاقة سلبية ولكن غير معنوية بين المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة وجودة الأرباح مقياسه بتقلب الأرباح.

ومن ناحية أخرى، أظهرت نتائج الدراسة وجود تأثير إيجابي ومعنوي للمراحل الثلاث لدورة حياة الشركة على جودة الأرباح مقياسه باستخدام المؤشر المركب. أما بالنسبة للتأثير المعدّل لدورة حياة الشركة على العلاقة بين المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة وجودة الأرباح، فقد أظهرت النتائج وجود علاقة إيجابية ومعنوية بين المتغير التفاعلي لمرحلة النضج والمعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة ومتغير جودة الأرباح مقياس باستخدام المؤشر المركب، مما يشير

إلى أن مرحلة النضج خفضت من التأثير السلبي للمعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة على جودة الأرباح. أما بالنسبة لمرحلتي النمو، والتدهور، فقد أظهرت النتائج عدم وجود تأثير معنوي لهما على العلاقة بين المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة وجودة الأرباح.

وفيما يتعلق بالمقاييس الفردية لجودة الأرباح، فقد أظهرت النتائج عدم وجود تأثير معنوي للمراحل الثلاث على العلاقة بين المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة وكل من جودة الاستحقاقات، واستمرارية الأرباح، والمقدرة التنبؤية للأرباح. أما فيما يتعلق بتقلب الأرباح، فقد أظهرت النتائج أن مرحلة النمو قد أدت إلى زيادة التأثير الإيجابي للمعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة على تقلب الأرباح. بينما أظهرت النتائج عدم وجود تأثير معنوي لمرحلتي النضج، والتدهور على العلاقة بين المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة وتقلب الأرباح.

واستناداً إلى ما توصل إليه البحث في شقيه النظري والعملي، يمكن تقديم التوصيات التالية:

- نظراً لأن نتائج الدراسة تشير إلى أن جودة الأرباح بصفة عامة كانت أقل في الشركات التي بها معاملات مع الأطراف ذوي العلاقة، وبالتالي فإنه يجب على الجهات التنظيمية وضع وتفعيل المزيد من القواعد التي تحد من قدرة الشركات على استخدام هذه المعاملات في أغراض مصادرة الثروة وإدارة الأرباح، بالإضافة إلى زيادة متطلبات الإفصاح من الشركات في حالة وجود هذه المعاملات.

- يجب تفعيل دور آليات حوكمة الشركات الداخلية في الرقابة على المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة، وذلك بالاتفاق مع ما توصلت إليه بعض الدراسات بشأن الدور الإيجابي لآليات حوكمة الشركة في تخفيف الأثر السلبي للمعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة.

- تكرار هذه الدراسة من خلال استخدام أنواع محددة من المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة، لتوضيح ما إذا كان هناك تأثير لمعاملات محددة دون الأخرى على جودة الأرباح.

- تكرار هذه الدراسة من خلال استخدام خصائص أخرى لجودة الأرباح، مثل المقدرة التقييمية، والوقتية، والتحفز.

وبالنسبة لمجالات البحث المقترحة، يعتقد الباحث بأهمية البحث مستقبلاً في بعض المجالات ذات الصلة، والتي من أهمها ما يلي:

- اختبار أثر المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة على كل من الأداء المالي وقيمة الشركة.

- اختبار أثر حوكمة الشركات على المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة.
- اختبار محددات الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة.
- اختبار أثر الأنواع المختلفة للمعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة على جودة الأرباح.

مراجع البحث

أولاً: المراجع العربية

- الصمادي، محمد نور حسن، محمد سليم العيسى، مهدي صلاح الدين عثمان، أمال محمد محمد عوض. ٢٠١٢. الإفصاح عن معلومات القطاعات التشغيلية وأثرها على جودة الأرباح في الشركات المدرجة في بورصة عمان. **الفكر المحاسبي**، قسم المحاسبة بكلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد السادس عشر، العدد الثالث: ١-٢٠.
- وزارة الاستثمار. ٢٠١٥. معيار المحاسبة المصري رقم (١٥) المعدل "الإفصاح عن الأطراف ذوي العلاقة".

ثانياً: المراجع الأجنبية

- Abdelghany, K. E. 2005. Measuring the quality of earnings. *Managerial Auditing Journal* 20 (9): 1001-1015.
- Abdullah, A. A., and N. Mohd-Saleh. 2014. Impact of firms' life-cycle on conservatism: The Malaysian evidence. *Procedia - Social and Behavioral Sciences* 145: 18-28.
- Aharony, J., J. Wang, and H. Yuan. 2010. Tunneling as an incentive for earnings management during the IPO process in China. *Journal of Accounting and Public Policy* 29 (1): 1-26.
- Altamuro, J., and A. Beatty. 2007. Do internal control reforms improve earnings quality?. *Working Paper*. The Ohio State University, available at: https://caremendoza.nd.edu/assets/152374/do_internal_control_reforms_improve_earnings_quality_jennifer_altamuro.pdf
- An, Y. 2017. Measuring earnings quality over time. *International Journal of Economics and Financial Issues* 7 (3): 82-87.
- Anthony, J. H., and K. Ramesh. 1992. Association between accounting performance measures and stock prices: A test of the life cycle hypothesis. *Journal of Accounting and Economics* 15 (2-3): 203-227.

- Barragato, C. A., and A. Markelevich. 2008. Earnings quality following corporate acquisitions. *Managerial Finance* 34 (5): 304-315.
- Barton, J., T. B. Hansen, and G. Pownall. 2010. Which performance measures do investors around the world value the most-and why?. *The Accounting Review* 85 (3): 753-789.
- Bava, F., and M. G. Di Trana. 2016. Disclosure on related party transactions: Evidence from Italian listed companies. *Accounting, Economics, and Law* 6 (2): 119-150.
- Beest, F. V., G. Braam, and S. Boelens. 2009. Quality of financial reporting: Measuring qualitative characteristics. *Working paper*. available at: <http://www.ru.nl/nice/workingpapers>
- Bellovary, J. L., D. E. Giacomino, and M. D. Akers. 2005. Earnings quality: It's time to measure and report. *The CPA Journal* 75 (11): 32-37.
- Bhattacharya, N., F. Ecker, P. M. Olsson, and K. Schipper. 2012. Direct and mediated associations among earnings quality, information asymmetry, and the cost of equity. *The Accounting Review* 87 (2): 449-482.
- Chen, T. 2016. Internal control, life cycle and earnings quality- An empirical analysis from Chinese market. *Open Journal of Business and Management* 4 (2): 301-311
- Cherif, M. 2017. Related party transactions and expropriation of minority shareholders: Evidence from Tunisia. *Journal of Business Studies Quarterly* 9 (1): 65-80.
- Choi, J., W. Choi, and E. Lee. 2016. Corporate life cycle and earnings benchmarks. *Australian Accounting Review* 26 (4): 415-428.
- DeAngelo, H., L. DeAngelo, and R. M. Stulz. 2006. Dividend policy and the earned/contributed capital mix: A test of the life-cycle theory. *Journal of Financial Economics* 81 (2): 227-254.
- Dechow, P. M., and C. M. Schrand. 2004. Earnings quality. *The Research Foundation of CFA Institute*.
- ———., and I. Dichev. 2002. The quality of accruals and earnings: The role of accrual estimation errors. *The Accounting Review* 77 (4): 35-59.
- ———., W. Ge, and C. Schrand. 2010. Understanding earnings quality: A review of the proxies, their determinants and

- their consequences. *Journal of Accounting and Economics* 50 (2-3): 344-401.
- Dichev, I. D., J. R. Graham, C. R. Harvey, and S. Rajgopa. 2013. Earnings quality: Evidence from the field. *Journal of Accounting and Economics* 56 (2-3): 1-33.
 - Dickinson, V. 2011. Cash flow patterns as a proxy for firm life cycle. *The Accounting Review* 86 (6): 1969-1994.
 - El-Helaly, M. 2016. Related party transactions and accounting quality in Greece. *International Journal of Accounting & Information Management* 24 (4): 375-390.
 - —————. 2018. Related-party transactions: A review of the regulation, governance and auditing literature. *Managerial Auditing Journal* 33 (8/9): 779-806.
 - —————., I. Georgiou, and A. D Lowe. 2018. The interplay between related party transactions and earnings management: The role of audit quality. *Journal of International Accounting, Auditing and Taxation* 32: 47-60.
 - Ewert, R., and A. Wagenhofer. 2010. Earnings quality metrics and what they measure. *Working paper*. available at: https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=1697042
 - —————. 2015. Economic relations among earnings quality measures. *Abacus* 51 (3): 311-355.
 - Fang, J., G. J. Lobo, Y. Zhang, and Y. Zhao. 2018. Auditing related party transactions: Evidence from audit opinions and restatements. *Auditing: A Journal of Practice & Theory* 37 (2): 73-106.
 - Financial Accounting Standards Board (FASB). (2010). **Conceptual Framework for Financial Reporting**. Statement of Financial Accounting Concepts No. 8. (FASB).
 - Flood, J. M. 2015. **ASC 850 Related Party Disclosure**. Wiley **GAAP 2016: Interpretation and Application of Generally Accepted Accounting Principles**, John Wiley & Sons.
 - Francis, J., R. Lafond, P. M. Olsson, and K. Schipper. 2004. Costs of equity and earnings attributes. *The Accounting Review* 79 (4): 967-1010.
 - Gaio, C., and C. Raposo. 2011. Earnings quality and firm valuation: International evidence. *Accounting and Finance* 51 (2): 467-499.

- Gordon, E. A., and E. Henry. 2005. Related party transactions and earnings management. *Working paper*. available at: https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=612234.
- _____, T. J. Louwers, and B. J. Reed. 2007. Auditing related party transactions: A literature overview and research synthesis. *Accounting Horizons* 21 (1): 81-102.
- Haji-Abdullah, N. M., and W. N. Wan-Hussin. 2015. Related party transactions, audit committees and real earnings management: The moderating impact of family ownership. *Advanced Science Letters* 21: 2033-2037.
- Hansen, J. C., K. P. Hong, and S. H. Park. 2018. Accounting conservatism: A life cycle perspective. *Advances in Accounting* 40: 76-88.
- Hasnan, S., M. S. Daie, and A. R. M. Hussain. 2016. Related party transactions and earnings quality: Does corporate governance matter?. *International Journal of Economics and Management* 10 (2): 189-219.
- Holt, P. 2013. Earnings quality as measured by predictability of reported earnings. *Advances in Business Research* 4 (1): 49-53.
- Hsu, G., A. Z. M. Suberi, and A. Wyatt. 2015. Earnings quality associations with firm fundamentals and future growth. *Working paper*. available at: https://haskayne.ucalgary.ca/files/haskayne/Hus-Wyatt_2015.pdf
- International Accounting Standards Board. 2007. International Accounting Standard No. 24. **Related Party Disclosures**. (IASB).
- Jian, M., and T. J. Wong. 2010. Propping through related party transactions. *Review of Accounting Studies* 15 (1): 70-105.
- Kamarudin, K. A., and W. A. W. Ismail. 2014. The risk of earnings quality impairment. *Procedia - Social and Behavioral Sciences* 145: 226-236.
- Krishnan, G. V., E. R. Myllymäki, and N. Nagar. 2018. Does financial reporting quality vary across firm life cycle?. *Working paper*. available at: <https://ssrn.com/abstract=3233512>.
- Kuan, L., G. Tower, R. Rusmin, and J. L. W. M. Van der Zahn. 2010. Related party transactions and earnings management. *Jurnal Akuntansi and Auditing Indonesia (JAAI)* 14 (2): 115-137.
- Limanto, G. K., and A. Herusetya. 2017. The association between related party transactions and real earnings management: Internal

- governance mechanism as moderating variables. *SHS Web of Conferences*. <https://www.shs-conferences.org/articles/shsconf/abs/2017/02/contents/contents.html>
- Lipe, R. C. 1990. The relation between stock returns and accounting earnings given alternative information. *The Accounting Review* 65 (1): 49-71.
 - Liu, M. M. 2006. **Accruals and managerial operating decisions over the firm life cycle**. Doctoral dissertation, Sloan School of Management, available at: <http://hdl.handle.net/1721.1/37251>.
 - Mahtani, U. S. 2019. Related party transactions in India and their impact on reported earnings. *Journal of Developing Areas* 53 (1): 165-178.
 - Marchini, P. L., T. Mazza, and A. Medioli. 2018a. Related party transactions, corporate governance and earnings management. *Corporate Governance: The International Journal of Business in Society* 18 (6): 1124-1146.
 - _____ . 2018b. The impact of related party transactions on earnings management: Some insights from the Italian context. *Journal of Management and Governance* 22 (4): 981-1014.
 - Monem, R., and S. Farshadfar. 2007. Has earnings quality declined over time? Australian evidence. *Working paper*. available at: <https://business.illinois.edu/.../wp.../C-32-Monem-Farshadfar.pdf>
 - Moshtagh, F., M. R. Abbaszadeh, M. H. V. Nowghabi, and M. J. Nowghabi. 2014. An investigation of the effect of firm's life cycle stages on earning quality: Evidence from Iran. *Asian Journal of Research in Banking and Finance* 4 (8): 109-122.
 - Munir, S., N. Mohd Saleh, R. Jaffar, and P. Yatim. 2013. Family ownership, related-party transaction and earnings quality. *Asian Academy of Management Journal of Accounting and Finance* 9 (1): 129-153.
 - Mustikarini, A., and N. D. Khansa. 2017. Do related party transactions matter to auditors? Evidence from audit opinion. *Proceedings of the 18th Asian Academic Accounting Association Annual Conference, Bali, Indonesia, 22-23*, available at: https://www.foura.org/download/foura_2017/foura_028.pdf
 - Nagar, N., and K. Sen. 2017. Classification shifting: Impact of firm life cycle. *Journal of Financial Reporting and Accounting* 15 (2): 180-197.

- _____., and S. Radhakrishnan. 2017. Firm life cycle and real-activity based earnings management. *Working paper*. available at: <https://ssrn.com/abstract=2701680>.
- Nekhili, M., and M. Cherif. 2011. Related parties transactions and firm's market value: The French case. *Review of Accounting and Finance* 10 (3): 291-315.
- Nichols, D. C., and J. M. Wahlen. 2004. How do earnings numbers relate to stock returns? A review of classic accounting research with updated evidence. *Accounting Horizons* 18 (4): 263-286.
- Pachariyanon, P. 2014. **The relationship between company life-cycle and the choice of earnings management**. Dissertation. available at: <https://core.ac.uk/reader/145779435>
- Parte-Esteban, L., and C. F. García. 2014. The influence of firm characteristics on earnings quality. *International Journal of Hospitality Management* 42: 50-60.
- Penman, S. H., X. J. Zhang. 2002. Accounting conservatism, the quality of earnings, and stock returns. *The Accounting Review* 77 (2): 237-264.
- Pozzoli, M., and M. Venuti. 2014. Related party transactions and financial performance: Is there a correlation? Empirical evidence from Italian listed companies. *Open Journal of Accounting* 3: 28-37.
- Rasheed, P. C. A., and T Mallikarjunappa. 2018. Related party transactions and earnings management: An empirical examination of selected companies in India. *IUP Journal of Accounting Research & Audit Practices* 17 (2): 22-35.
- Richardson, S. 2003. Earnings quality and short sellers. *Accounting Horizons* Supplement: 49-61.
- Ryngaert, M., and S. Thomas. 2012. Not all related party transactions (RPTs) are the same: Ex ante versus ex post RPTs. *Journal of Accounting Research* 50 (3): 845-882.
- Saunders, M., P. Lewis, and A. Thornhill. 2016. **Research Methods for Business Students**. Seventh edition, Pearson Education Limited.
- Schipper, K., and L. Vincent. 2003. Earnings quality. *Accounting Horizons* Supplement: 97-110.
- Sodan, S. 2015. The impact of fair value accounting on earnings quality in eastern European countries. *Procedia Economics and Finance* 32: 1769-1786.

- Suffian, M. T. M., Z. M. Sanusi, M. S. Abd Ghafar, and E. A. Abd Wahab. 2018. Managing related party transactions on earnings quality. *International Journal of Academic Research in Business and Social Sciences* 8 (1): 484-496.
- Sumiyana, and R. Febrianto. 2012. Related party transaction and earnings management: A case in Indonesia. *Journal of Indonesian Economy and Business* 27 (2): 192-209.
- Tsai, C. C., L. E. Chang, and Y. L. Chang. 2015. Related party transactions and corporate value. *Journal of Economics, Business and Management* 3 (10): 924-928.
- Wang, J., and H. Yuan. 2012. The impact of related party sales by listed Chinese firms on earnings informativeness and earnings forecasts. *International Journal of Business* 17 (3): 258-275.
- Yan, T., and W. Huacheng. 2008. Related party transaction, benefits of control and earnings quality. *Frontiers of Business Research in China* 2 (2): 187-203.
- Zadband, V. K., and H. Omrani. 2014. The effect of corporate life cycle on financial reporting quality companies listed in Tehran stock exchange. *Journal: International Journal of Management & Information Technology* 9 (2): 1564-1571.